جامعـــة أحمـد درايـــة أدرار – الجزائر –

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسـم العلوم الإقتصاديـة

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستـــر الأكاديمي

الشعبة : العلوم الإقتصاديـة

تخصـــص : إقتصاد نقدي وبنكي

موسومة بـ :

فعالية خدمات الدفع الالكتروني للحد من أزمة السيولة

ـ دراسة حالة بريد الجزائر ـ

من إعداد الطالبان :

- **ـ عبيبس العيد**
- **ـ بالي أحمد**

تحت إشراف :

الأستاذ : مونـــة يونـــس

لجنة المناقشة

طروبيا نذير	أستاذ محاضر – أ –	(رئيسا)
مونة يونس	أستاذ محاضر – ب –	(مقررا و مشرفا)
طلحاوي فاطمة الزهراء	أستاذ محاضر – ب –	(مناقشا)

السنة الجامعية : 2020 // 2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République algérienne populaire et démocratique

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR

BIBLIOTHÈQUE CENTRALE

Service de recherche bibliographique

N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار

المكتبـــة المركـــزية

مصلحة البحث الببليوغرافي

الرقم.....م .م/م.ب.ب /ج.أ/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): مونة يوسف

المشرف مذكرة الماستر.

الموسومة بـــ : فعالية خدمات الدفع الالكتروني للجزائر السوق - دراسة حالة بريد الجزائر -

من إنجاز الطالب(ة): عبيبس العيد

و الطالب(ة): بالي أحمد

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة: 2021-06-14

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.

وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- **امضاء المشرف:**

د. مونة يوسف

ادرار في: 07 جوان 2021

مساعد رئيس القسم:

رئيس قسم علوم الإقتصادية
د. لحسين بن الشيخ آث ملويا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
قسم العلوم الإقتصادية
جامعة أدرار

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

إهداء

إلى روح المصطفى صل الله عليه وسلم خير المرسلين

إلى الشمعة التي تضيء لي طريق نجاحي، وإلى من غمرتني بعطفها طول حياتي، إلى أغلى وأعظم إنسانة في حياتي " أمي .أمي . أمي " أطال الله في عمرها إن شاء الله

إلى الذي لم يبخل علي يوما بشيء إلى الذي سعى من أجل وقوفي بسلام وعلمني معنى المروءة والشجاعة إلى افضل إنسان في حياتي بعد الله "أبي الكريم الغالي " ألف رحمة عليه

إلي الضوء الذي بعث الأمل والإصرار في نفسي، إلى القلب الصادق والحب الدافئ الذي علمني لا معنى للحياة دون عزيمة وقوة الارادة "زوجتي العزيزة".

إلى الشموع والزهور التي داعبت تفاصيل حياتي كما يداعب النسيم أوراقها وبعثت ألوانها في نفسي متعة أمل وسط زحمة الآخرين في هذه الحياة "أخواتي وإخواني" الأعزاء.

إلى فلذات كبدي ونور وقرة عيني أولادي"يونس،بلقيس،إسحاق، وكتكوتتي الصغيرة المدلعة عند أبيها سندس"حفظهم الله.

إلى كل أصدقائي وإلى كل من أعرفهم من قريب أو بعيد ونسي أن يذكرهم قلمي ولكنهم في قلبي.

عبيبس العيد

إهداء

إلى روح الوالد عليه رحمة الله الذي شملني بحبه وفيض حنانه الذي وافته المنية في غزة عام 2021.

إلى التي حملتني كرها ووضعتني كرها وشملتني بالرعاية والحنان وسهرت علي الليالي. أمي الكريمة حفظها الله ورعاها وأمد في عمرها.

إلى من تقاسمت معهم مسيرة الظلمات الثلاثة ، إخوتي ،أخواتي، رغد العيش وشظفه. كل بإسمه ومكانه. زادهم الله عزا.

إلى التي تقاسمني حلو ومر الحياة، الأفراح والأحزان، عمود بيتي وحجر الزاوية فيه، زوجتي العزيزة الغالية.

إلي قرة العين عمر الفاروق وزين العابدين شملهم ربي بالرعاية والعناية والتوفيق والسداد وألزمهم الصلاح.

إلى جميع زملائي في العمل أصدقائي في الدراسة أحبائي في البلد خلاني في المجتمع من قريب أو بعيد كل بإسمه ومكانه ومكانته حفظهم الله جميعا.

قال الله تعالى " ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه "

أحمد بـــالي

شـــكر وعرفان وإمتنان

نتقدم إلى استاذنا الفاضل الذي أعطانا من وقته الثمين الكثير لإنجاز هذا العمل المتواضع وذلك بتوجيهاته، وإرشاداته، ونصائحه التي لازمتنا طيلة إعداد هذه المذكرة، كما لا ننسى صبره معنا خلال أوقاته العصيبة التي يكون مشغولا فيها.

إلى من كان لنا سندا وعونـــــا ومعينا وحصنا حصينا أســتاذنا الكريــم :

مـــــــونة يونس وفقه الله وسدد خطاه.

كما نتمنى له كل التوفيق في مساره، وجعله الله شمعة منيرة طيلة حياته لطلابه إن شاء الله.

كما نتوجه بالشكر والتقدير إلى كل أساتذتنا الأفاضل بقسم العلوم الإقتصادية دون إستثناء. وكل من ساهم معنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

فـهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
الإهداء	/
كلمة شكر وعرفان	/
فهرس المحتويات	/
قائمة الجداول	/
قائمة الأشكال	/
قائمة الملاحق	/
مقدمة	01
الفصل الأول : قراءة في المفاهيم والعلاقة بين خدمات الدفع الإلكتروني وأزمة السيولة	06
تمهيد	06
المبحث الأول : ماهية وسائل الدفع الإلكتروني	07
المطلب الأول : مفهوم وتطور وسائل الدفع الإلكتروني	07
المطلب الثاني : أنواع وسائل الدفع الإلكتروني	14
المطلب الثالث : مشاكل الدفع الإلكتروني وآفاقه	20
المبحث الثاني : ماهية أزمة السيولة	26
المطلب الأول : مفهوم أزمة السيولة ومظاهرها	27
المطلب الثاني : أنواع أزمات السيولة	31
المطلب الثالث : طرق الحد من أزمة السيولة	33
المبحث الثالث : مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمة السيولة	39
المطلب الأول : الأبعاد الاقتصادية لوسائل الدفع الإلكتروني	39
المطلب الثاني : أهمية وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمة السيولة	40
خلاصـة الفصـل	42
الفصل الثاني : الدراسات السابقة المتناولة للموضوع	44
تمهيد	44
المبحث الأول : دراسات متعلقة بخدمة الدفع الإلكتروني (عربية وأجنبية)	45

المبحث الثاني : الدراسات الخاصة بالسيولة وأزماتها (عربية وأجنبية)	47
المبحث الثالث : موقع دراستنا من الدراسات السابقة	48
خلاصـة الفصـل	50
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية: فعالية وسائل الدفع الإلكتروني للحد من أزمة السيولة بريد الجزائر	52
تمهيد	52
المبحث الأول : بريد الجزائر بين الأمس واليوم	53
المطلب الأول : تقديم نبذة تاريخية عن مؤسسة بريد الجزائر	53
المطلب الثاني : تقديم مؤسسة بريد الجزائر وهيكلها التنظيمي	54
المطلب الثالث : مهام مؤسسة بريد الجزائر	61
المبحث الثاني : خدمات الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر	62
المطلب الأول : صور خدمات الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر	62
المطلب الثاني : آفاق خدمة الدفع الإلكتروني ببريد الجزائر	68
المطلب الثالث : نتائج من منطلق واقع وآفاق وسائل الدفع الإلكتروني بالجزائر وبريد الجزائر	69
المبحث الثالث : فعالية خدمة الدفع الإلكتروني للحد من أزمة السيولة بريد الجزائر أنموذجا	69
المطلب الأول : الطرق المستعملة للحد من أزمة السيولة ببريد الجزائر	70
المطلب الثاني : فعالية خدمة الدفع الإلكتروني في محاربة كوفيد 19 ببريد الجزائر	77
المطلب الثالث : نتائج وتوصيات	77
خلاصـة الفصـل	79
الخاتمة	81
الملاحق	84
الملخص	85
قائمة المراجع والمصادر	86

قائمة الجداول

رقم الجدول	العناوين	الصفحة
جدول رقم 01	جدول الميزانية الوظيفية	34
جدول رقم 02	إحصائيات جهاز الدفع الإلكتروني (TPE) بالولاية إلى غاية نهاية الثلاثي الأول من سنة 2021	65
جدول رقم 03	عدد الأجهزة الموزعة بالسنوات (TPE)	65
جدول رقم 04	جدول خاص بمعطيات بيانات بريد الجزائر –وكالة ادرار– لسنتي 2019 / 2020	72
جدول رقم 05	جدول عمليات الدفع لحساب الغير لسنتي 2019 / 2020	73
جدول رقم 06	جدول نشاط الحسابات لسنتي 2019 / 2020	73
جدول رقم 07	جدول عمليات من الحساب الى الحساب خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 (المبالغ دج)	74

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العناوين	الصفحة
الشكل رقم 01	الهيكل التنظيمي لمؤسسة بريد الجزائر على المستوى المركزي (الشكل 1–1)	59
الشكل رقم 02	الهيكل التنظيمي للوحدة الولائية للبريد (الشكل 1–2)	60
الشكل – أ –	جدول بياني خاص بعدد المرات	75
الشكل – ب –	جدول بياني خاص بالمبالغ	76

قائمة الملاحـق

رقم الوثيقة	العناوين	الصفحة
وثيقة رقم 01	لوحة القيادة للعمليات المالية لبريد الجزائر – وكالة ادرار لسنة 2019	84
وثيقة رقم 02	لوحة القيادة للعمليات المالية لبريد الجزائر – وكالة ادرار لسنة 2020	84

مقدمـــــة

مقـدمة :

إن المتتبع لشؤون الاقتصاد الجزائري يجد أن مصيره مرتبط ارتباطا وثيقا بالمحروقات التي تفوق صادراته منها أو قل مداخيله حد 97 % . هذا إن دل على شيء إنما يدل على عدم حوكمة السياسات المتبعة من طرف الحكومة الحالية والحكومات السابقة في إيجاد مخرج أو حل بديل للمحروقات إلى جانب العديد من المشاكل والأزمات الاقتصادية.

حيث برزت للوجود في مختلف مراكز بريد الجزائر ووكالات البنوك التجارية عبر الوطن ظاهرة أزمة السيولة النقدية، إذ أن مشكل نقص السيولة يجده المتتبع لكرونولوجيا الأحداث الاقتصادية المعاصرة في بلادنا بدأ منذ شهر أوت 2010 وشرع يتفاقم منذ ذلك الحين رغم وعود السلطات المسؤولة كل سنة بإيجاد حل لها . باعتبار أن الازمة عمرت كثيرا قرابة عشر (10) سنوات (عقد من الزمن) بالرغم من الاجتهادات التي باءت بالفشل من السلطات النقدية والمالية.

إن لهذا الوضع إفرازات على النظام المصرفي والمالي خاصة وعلى الاقتصاد الجزائري عامة. وفي غياب آلية لتطوير وتشغيل أنظمة الدفع الحديثة وعدم تفعيل التعامل بالدفع الإلكتروني على مستوى المعاملات الاقتصادية ويزيد من حدة الازمة في الوقت الراهن نظرا للتطور الحاصل في هذا الميدان.

ـ عمدت الحكومات المتعاقبة الى بعض الإجراءات للتخفيف من أزمة السيولة والتي تعتبر أنصاف حلول منها

ـ اللجوء إلى الاكتتاب والادخار العلني من خلال وضع سندات الحزينة (حكومية) من أجل امتصاص الأموال الموجودة خارج الدورة الاقتصادية حيث تمكنت من جمع 600 مليار دينار جزائري.

ـ اللجوء الى تعديل قانون انقد والقرض سنة 2017 من أجل السماح بتمويل عجز الموازنة لا سيما بعد إنهيار أسعار البترول وانحصار مداخيل البلد.

عمدت الحكومة منذ 2005 على إعتماد آلية الدفع الالكتروني وإدخالها للنظام المالي الجزائري من مصارف ومؤسسات مالية والغرض من ذلك عصرنة القطاع المالي والنهوض به على غرار الدول العربية والمتقدمة.

حيث وضعت الجزائر(SATIM) الشركة النقدية للعلاقات التلقائية ما بين البنوك وهي التي تتكفل بتطوير المعاملات البنكية من خلال تحديث وسائل الدفع بالجزائر وتطويرها، تسهيلا لعملية ولوج الجزائر لخدمات الدفع الالكتروني.

حاليا ورغم اعتماد الحكومة آلية سياسة التقشف للتخفيف من فاتورة الواردات في ظل تهاوي مداخيل البلد من العملة الصعبة. لم يفلح هذا في كبح الخسائر المالية للبلد. كل ذلك استدعى جهود البحث عن سبل الخروج من الأزمة عبر تشخيصا حقيقيا لأسبابها، فكان لزاما ترك الحلول التقليدية لمعالجة أزمة السيولة والذهاب نحو الحلول المعاصرة، فكانت وسائل الدفع الالكتروني إحداها.

إشكالية الدراسة :

ما مدى فعالية آلية الدفع الإلكتروني في الحد من أزمة السيولة ؟

الإشكالات الفرعية :

يمكن أن يندرج تحته :

ـــ ما المقصود بوسائل الدفع الإلكتروني ؟ ماذا يعني أزمة السيولة ؟

ـــ ما العلاقة بين وسائل الدفع الإلكتروني وأزمة سيولة ؟

ـــ هل تحديث أنظمة الدفع وعصرنتها ببريد الجزائر كفيل بالخروج من تداعيات أزمة السيولة بالبلد ؟

الفرضـيات :

للإجابة عن التساؤلات المطروحة نضع الفرضيات التالية :

ـ الأولى : "لأنظمة الدفع التقليدية دور في ظل ظهور وسائل الدفع الإلكترونية "

ـ الثانية : "للسيولة وأزمتها علاقة كبيرة بأنظمة الدفع الإلكتروني "

ـ الثالثة : "نعم تحديث أنظمة الدفع وعصرنتها في بريد الجزائر كفيل بالخروج من تداعيات أزمة السيولة بالبلد "

أهـداف الدراسة :

إن الهدف من دراستنا هاته هو :

- ✓ الوقوف على أزمة السيولة ومعرفة مدى إسهام وسائل الدفع الإلكترونية في التخفيف من عبئها كآلية حديثة معتمدة عوض إستخدام الطرق الكلاسيكية المستعملة في حل أزمة السيولة على المستوى الكلي لا الجزئي .

- ✓ إبراز سلبيات وإيجابيات وسائل الدفع الإلكتروني ومعرفة واقع وآفاق هذه الوسيلة في الجزائر تحديدا بريد الجزائر.
- ✓ معرفة مدى نجاعة هذه الآلية صحيا واقتصاديا.
- ✓ معرفة مدى وجود إطار تشريعي لوسائل الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية بالبلد.

أهميــة البحث :

تكمن أهمية بحثنا في كونه تطرق إلى :

ـــ موضوعه حساس من الواقع المعاش وأزمة محسوسة تزامنت مع أزمة صحية مصاحبة لأزمة مالية.

ـــ كون وسائل الدفع التقليدية على وشك الإختفاء من المشهد الإقتصادي بالدول المتقدمة نظرا للنقلة النوعية التي أحدثتها وسائل الدفع الإلكترونية في حين الأمر يشهد ولادة عسيرة بالبلاد، ومحاولات البحث فيها ضرورية لمعرفة مدى نجاحها وفعاليتها على الأقل من مخاطر التزوير والإحتيال والسرقة، ناهيك عن مدى إسهامها في حل أزمة السيولة بالبلد. ووضع إطار قانوني لها.

دوافـع إختيـار الموضوع :

وقع إختيارنا لهذا الموضوع نظرا لـ:

ـــ الأزمة التي تعيشها البلد من شح في السيولة إسهاما في الحل.

ـــ التطلع للإلتحاق بمصاف الدول المتقدمة بالتوجه نحو وسائل الدفع الإلكترونية.

ـــ الثورة التكنولوجية وعلاقتها بوسائل الدفع.

ـــ الوقوف على نقاط القوة والضعف للبلد في هذا الميدان.

ـــ الوقوف على مخاطر وسائل الدفع الإلكترونية ومخاوف التجارة الإلكترونية.

ـــ شح وندرة الدراسات المتطرقة لهذا الموضوع .

حـدود الدراسـة :

إن العينة التي وقعت عليها دراستنا هو المجتمع الجزائري بصفة عامة منطلقا من الطوابير التي عرفها البلد بمختلف مراكز البريد على المستوى الوطني في الآونة الأخيرة، متخذين من مجتمع أدرار عينة أساسية ومعيار ننطلق منه للحكم على مدى نجاح وفعالية خدمات الدفع الإلكتروني في الحد من أزمة السيولة بالجزائر.

منهـجية البحـث :

تبعا للإشكال المطروح في الدراسة فإننا لاحظنا أنه من الأنسب إعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الإلمام بالجانب النظري والتطبيقي للموضوع، حيث يظهر المنهج التحليلي من خلال التطرق الى الجانب النظري لوسائل الدفع الإلكترونية وواقعها وآفاقها بالجزائر، وبالتطرق للسيولة وأزمتها وطرق معالجتها. أما منهج دراسة حالة فإننا أتبعنا المنهج الوصفي التحليلي في تحليل الإحصائيات مستعرضين واقع وتحديات وآفاق وإسهام وسائل الدفع الإلكترونية في حل بل التخفيف من أزمة السيولة متخذين من بريد الجزائر أنموذجا.

الصعوبـات :

اعترضتنا مجموعة من الصعاب أبرزها :

ـــ ندرة في المراجع خصوصا الشق المتعلق بالسيولة وأزمتها.

ـــ صعوبة قياس عمق الأزمة بالجزائر من حيث المعلومات الأكاديمية المتعلقة بالموضوع.

ـــ صعوبة المفاضلة بين طرق معالجة أزمة السيولة وفق معايير مدروسة.

ـــ توفر المعلومات على المستوى الجزئي لكن شحيحة على المستوى الكلي.

ـــ صعوبة الدراسة تكمن في كونها متخذة من المجتمع الجزائري أنموذجا ومن خلال الإقتصاد الجزائر موضوعا لها مع خصوصية واقعه الإقتصادي.

ـــ غياب الإطار القانوني لوسائل الدفع بالجزائر حماية للمؤسسة والزبائن.

ـــ الوتيرة البطيئة التي تعرفها وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى.

تصميم الموضوع :

جاءت دراستنا هاته مقسمة إلى شقين نظري وعملي

فالجانب النظري تطرق إلى المفاهيم العامة والعلاقة بين أزمة السيولة ووسائل الدفع الإلكتروني، ثم الدراسات السابقة للموضوع باللغة العربية واللغات الأجنبية. ما الجانب العملي تم التطرق فيه إلى نشأة بريد الجزائر وهيكله التنظيمي ومهامه والطرق المستخدمة فيه ضمن وسائل الدفع الإلكتروني، ومدى فعالية خدمات الدفع الإلكتروني للحد من أزمة السيولة ببريد الجزائر ومن تم التوصيات والنتائج.

الفصل الأول

قراءة في المفاهيم والعلاقة بين خدمات الدفع الألكتروني وأزمة السيولة

الفصل الأول : قراءة في المفاهيم والعلاقة بين خدمات الدفع الإلكتروني وأزمة السيولة :

تمهيـد الفصـل :

سيتم التعرف في هذا الفصل على جملة المفاهيم المتعلقة بخدمات الدفع الإلكتروني وأزمة السيولة وتوضيح العلاقة التي تربط بينهما، وللإحاطة أكثر بالموضوع وضبط متغيرات الدراسة والإستفاضة فيها من خلال ما سيمر بنا في هذا الفصل من مباحث ثلاث جاءت على النحو التالي :

- المبحث الأول : ماهية وسائل الدفع الإلكتروني.
- المبحث الثاني : ماهية أزمة السيولة.
- المبحث الثالث : مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمة السيولة.

المبحث الأول : ماهية وسائل الدفع الإلكتروني :

لا يمكن تصور تسوية التزامات الأفراد أو دفع أثمان السلع والخدمات التي يحصلون عليها دون وسائل الدفع التي تعتبر الطريقة المثلى لتسويتها. وقد تطورت هذه على مر الزمان وذلك تبعا لتطور الحياة الاقتصادية. وظروف السوق والثورة التكنولوجية الحاصلة وقد حظيت بالقبول الاجتماعي لها.

فقد بدأت بنظام المقايضة فالنقود السلعية مثل الملح الفضة والذهب والتي استبدلت سريعا بالمعدنية، ونظرا لمحدودية هذا النظام ظهرت النقود الورقية التي تستمد قوتها من القانون.

ومع التطورات غير المسبوقة في تكنولوجيا المعلوماتية تمخضت عنها وسائل الدفع الحديثة والتي تعكس الصورة الإلكترونية لوسائل الدفع التقليدية وهي متواجدة على أشكال مختلفة تتلاءم مع طبيعة العمليات والصفقات الإلكترونية.

وسنتناول في هذا المبحث ماهية وسائل الدفع وأهم مراحل تطورها صولا إلى وسائل الدفع الإلكتروني.

المطلب الأول : مفهوم وتطور وسائل الدفع الإلكتروني :

01 : مفهوم وسائل الدفع :

حسب المشرع الجزائري عرف وسائل الدفع كما يلي" تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند والأسلوب التقني المستعمل "[1]. وفي العموم تطلق وسيلة دفع على كل شيء يمكن قبوله اجتماعيا لتأدية هذا الدور.

وعلى هذا الأساس فإن وسيلة الدفع هي " تلك الإدارة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون، وتدخل في زمرة وسائل الدفع إلى جانب النقود القانونية تلك السندات التجارية وسندات القرض التي يدخلها حاملها في التداول عندما يؤدون أعمالهم.[2]

---

[1] المادة (69) من الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – الجريدة الرسمية– العدد 52 الصادر بتاريخ 27 أوت 2003 ص 11

[2] الطاهر لطرش تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية – الطبعة السادسة – بن عكنون – الجزائر – 2007 ص 31

02 : تعريف وسائل الدفع الالكتروني :

هي وسائل دفع حديثة تنفذ فيها المعاملات بنظام دفع الكتروني ويعنى بها : " تلك وسائل الدفع الالكتروني التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات البنكية والنقود الالكترونية والشيكات الالكترونية "[1]

ويعرفها الأستاذ أيمن قديح على أنها "عملية تحويل الأموال في الأساس كثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية باستخدام أجهزة الكمبيوتر وإرسال البيانات عبر خط تيليفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات" [2] وتعرف أيضا " التعامل بوحدات رقمية إلكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص إلى شخص آخر هذه الوحدات ما أن تحين بذاكرة كمبيوتر صغيرة ملتصق يحملها المستهلك، حيث يستعملها في الوفاء مخزن أو بذاكرة الكومبيوتر الشخصي للمستهلك ويستخدمها عن طريق هذا الكومبيوتر. ومصطلح الدفع الإلكتروني مصطلح واسع يحمل في طياته كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة للوفاء مثل التحويلات الإلكترونية للأموال الشيك الإلكتروني والدفع بالنقود الإلكترونية[3].

وتتضمن عملية الدفع الإلكتروني أربعة أطراف :-

- المتعامل : الدافع أو المشتري
- الجهة المصدرة لوسيلة الدفع : مصرف – مؤسسة مالية
- المستفيد من الدفع : البائع
- شبكة البطاقات

مما سبق يتضح لنا أن وسيلة الدفع الإلكتروني هي وسيلة لتحويل الأموال وفق تقنية الكترونية مما يسهل عملية التبادل بطريقة آمنة وسريعة وقليلة التكلفة.

---

[1] مفتاح صالح، فريد معارفي ، البنوك الإلكترونية مدى موجة للإدارة الأعمال بسكرة 2010/10/13 ص 08

[2] موقع الدفع الالكتروني http / net ommal ser بتاريخ 2020/12/06

[3] عبد الفتاح البيومي الحجازي .مقدمة في التجارة الالكترونية العربية – دار الفكر الجامعي الإسكندرية –مصر 2004 ص 25

03 : نشأة وتطور وسائل الدفع الإلكتروني :

03 – 01 : النشأة / إن ظهور وسائل الدفع الحديثة هو نتيجة التجديدات المالية بفعل الصيرفة الإلكترونية أو مصارف الأنترنت ومهما كانت درجة الحداثة على المستويات الجزئية فإن عالم الوساطة المالية عرفت تحولا نوعيا غير من أبعاد وأهداف واستراتيجيات المصارف في السنوات الأخيرة. وكان ذلك نتيجة منطقية لثورة التكنولوجيات الجديدة في الاعلام والاتصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني يرجع في الواقع إلى ظهور بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف في فرنسا وفي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقات معدنية تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد. وأصدرت مجموعة مكونة من ثمانية مصارف بطاقة لتحول بعد مدة الى شبكة عالمية كما تم طرح في ذات الفترة البطاقة الزرقاء من قبل مصارف فرنسية.

حيث أنه في نهاية السبعينات نتيجة الثورة الإلكترونية تم تزويد البطاقات بشرائح مغناطيسية في الكثير من الدول الصناعية وما ميزها أنها تحوي ذاكرة ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراءات عملية الدفع[1]، وتعددت وسائل الدفع العصرية من خلال السحب أو الدفع أو التعامل بالأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف ويرجع استخدام النقد الالكتروني لبداية الثمانينات حيث برز مفهوم النقد الإلكتروني ومع بداية التسعينات أصبحت كل بطاقات الدفع برغوتية فهي تسمح بالتعريف على سلامة البطاقة وعلى هوية صاحبها وهو ما يعد دعما كبيرا لأمن وسلامة العمليات.

03 – 02 : التطور التاريخي لها [2] / وسائل الدفع بصفة عامة التقليدية تبلورت لتصبح وسائل دفع حديثة (الكترونية) ومن أهم المراحل التي مرت بهذا نجد :

المرحلة الأولى : من خلال تاريخ النقود نجد أنه استعملت في أول الأمر بعض السلع التجارية التي تمثل قيما أساسية كنقود فعالة للتبادل. حيث انها أستعملت كمقياس للعملية لبعض السلع الأخرى والخدمات القابلة للقياس

[1] لوصيف عمار مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان استراتيجية نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الاشارة للتجربة الجزائرية الموسم 2009/2008 ص 33

[2] ل: لوصيف عمار الموسم 2009/2008 مرجع سابق ص 35

والتقييم على أساسها وتمثلت في بادئ الأمر في السلع ذات الاستهلاك الواسع كالشاي والملح ... الخ ثم بعد ذلك تلتها السلع التزينية أو الزخرفية (الحلي، أللآلئ الأحجار الكريمة) وأخيرا تم اللجوء الى رؤوس الماشية .

أما باقي الوحدات التقييمية لم تكن مستعملة بشكل واسع مثل الوحدات التي تمت الإشارة لها لأنها لم تكن ملائمة للاستعمال اليومي والمتكرر، وهذا ما أدى تدريجيا للبحث عن طريقة بديلة ومن هنا استبدلت تدريجيا بالنقود المعدنية (غالبا معادن ثمينة).

المرحلة الثانية : النقود السلعية لم تعمر طويلا واستبدلت سريعا بالنقود المعدنية والتي تعرف على انها تحقق أكبر فعالية حيث أن استعمالها كان في حوالي 556 ق . م .

إن أولى القطع النقدية تمثلت في قطع من معدن الالكتروم (خليط بين الذهب والفضة) والتي كانت تستخرج من نهر الباكتول (Fleuve du poctole) في ليبيا وآسيا الصغرى وفي القرن السابع قبل الميلاد قام الليديون بتحويل هذه القطع في شكل حبات فاصوليا.

ذات وزن وشكل معين وتم تأثيرها برمز رسمي والقطع التي وجدت في هذه الحقبة سميت بالنقود الاغريقية. منذ ان استطاع العمال او الحرفيين في المعادن من إيجاد وسيلة للفصل بين المعدنيين (الذهب والفضة)، قام الملك Crésus [1] أول نظام ثنائي المعدن Bimétalliste[2] حيث قام بصك قطع فضية تزن 10.89 غ. حيث كل عشر قطع منها، تعادل قطعة ذهبية تزن 8.17 غ، كما تم جعل الهيئة الحاكمة هي الوحيدة المخول لها إصدار وصك هذه النقود وتحديد قيمتها.

وفي 550 قبل الميلاد تم استعمال هذه النقود في المدن الكبرى التجارية وكانت النقود الاغريقية مزخرفة بصورة الالهة أما في الفترة الممتدة من القرن الأول قبل الميلاد الى غاية القرن الخامس ميلادي أسس الرومان أول ورشة لسك القطع النقدية في الكابيتول Capitole[3] بالقرب من معبد الالهة Junon[4] والتي تدعى أيضا

[1]Crésus : (560 – 546 Avant jc) dernier roi de la lydie

[2]Bimétalliste : « Système Monétaire Etablie sur un double Etalon (or – Argent)

[3]Capitole : l'une des sept collines de Rome

[4]Junon Monéta : Mythologie Grec , Epouse de Jupiter , Protectrice des femmes.

Monéta junon وهو ما يعني الالهة المحذرة، وكلمة Monéta تمثل انتاج الورشة الذي كان يتم تحت رعاية وحماية الالهة Junon ومن هنا جاء اللفظ Monnaie أي النقود.

وتحدد قيمة هذه النقود من خلال وزنها، وبعد ذلك وسبب إضافة الوقت في عمليات التبادل بهذه الصيغة، تم التوجه الى النقود الورقية او على شكل آخر هو أسطوانات معدنية صغيرة تصنع من معادن غير ثمينة لتجنب التزوير بحيث سكها تحت ضمان النظام.

المرحلة الثالثة : في هذه المرحلة تم التوجه من وسائل الدفع المادية إلى وسائل الدفع العينية حيث تم التحول من القطع العينية إلى الأوراق المالية ثم الحسابات البنكية. لقد تمثل الشكل البدائي للنقود الورقية في " الأوراق التمثيلية " للقطع النقدية (Certificat de Métal) هذه الورقة تمثل تماما القطع المودعة لزمن معين وعدد الأوراق يمثل عدد القطع المعدنية ويساويها، ومن بعد ذلك وجد مصدروا الأوراق أن المودعين أو الأفراد المتعاملين معهم بهذه الطريقة يثقون بهم بصفة متزايدة مما يعني باللاتينية (Fiducia) ومنه اشتقت الكلمة (Fiducaire) وبالتالي سميت Fiducaire Monnaire أي النقود الإئتمانية، وأصبح هؤلاء الأفراد لا يطلبون أموالهم المعدنية مما دفع بالمصدريين إلى القيام بإصدار المزيد من الأوراق، أو النقود الورقية مما جعلها تتجاوز قيمة المسكوكات المودعة[1] .

إن اصدار النقود الائتمانية بدأ عن طريق الخواص ثم بعد ذلك أصبح يتم عن طريق البنوك، وبسرعة بعد ذلك أصبح يتداول حتى خارج حدود الدولة مما جعل الدول تكلف البنوك المركزية بالقيام بهذه العملية . وفي الأخير أصبحت هذه الأوراق قابلة للتحويل إلى قطع نقدية معدنية ومقبولة لدى الجميع.

المرحلة الرابعة : التطور من الأوراق المالية إلى الحسابات البنكية ثم بنفس الطريقة التي تم بها التطور من النقود المعدنية الى النقود الورقية.

فعملية إيداع النقود الورقية أدت إلى ظهور الحسابات من خلال هذه الايداعات والتي استعملت لتسديد الزبائن أو العملاء عن طريق كتابات محاسبية، وبازدياد الثقة أصبحت عمليات السحب للأوراق المالية لا تتم

[1] جرفوش المدني الكامل في الاقتصاد، دار الافاق الجزائر . 2000 ص33.

بصفة متكررة من قبل كل المودعين أو أصحاب الحسابات، ومن هنا قامت البنوك بخلق ما يعرف بالنقود القيدية، هذه الحسابات يتم تمويلها من خلال القروض الممنوحة، ومن هنا جاءت المقولة المشهورة :

((Les Crédits font les dépôts))

وقد كانت السفتجة أقدم هذه الوسائل على الاطلاق حيث تطورت من سند قابل للتحويل لا يصلح إلا لتسوية واحدة من المعاملات فقط، إلى سند قابل للتظهير، نظرا لاحتياجات التجار في تسوية أكثر من معاملة بسند واحد. ثم ظهر في البيئة التجارية الذي يعتبر وبحق بداية حقيقية لتطوير وسائل الوفاء. الدفع في تلك الفترة[1].

كما إنتشرت في الأوساط المصرفية والمالية السندات التجارية أو السندات لأمر لتأخذ مكانة لابأس بها بين وسائل الدفع ، فالبنوك بدورها لعبت دورا أساسيا بأساليب الفن المصرفي المتطور إلى خلق وسيلة للدفع أكثر تقدما من الأوراق التجارية، حيث بإمكان البنك القيام بدور الوسيط في الوفاء عن طريق النقل المصرفي بين البنوك وذلك بمجرد قيود في الحسابات المصرفية[2] .

المرحلة الخامسة : في العصر الحديث ظهرت وسائل دفع بآلية جديدة، وهي وسائل الدفع ألإلكتروني والتي تولدت عن التطور التكنولوجي في مجال المعلوماتية، وكذا تطور شبكة الانترنيت وبروز التجارة الإلكترونية.

وهذا ماساهم في تبخر الأموال وتحويلها إلى إلكترونيات حيث نتج عن الاستخدام الموسع للكمبيوتر. والشيكات الرقمية، فتح باب واسع امام تحول الأموال وتحولها الى الكترونيات، حيث نتج عن هذا الاستخدام الموسع للكمبيوتر والشيكات الرقمية فتح باب أوسع امام الأموال إلى أرقام ووقائع افتراضية[3].

---

[1] صلاح الياس مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظـــل وجود الوسائل الحديثة . مداخلة مقدمة الى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر- عصرنة تجارية دولية – جامعة خميس مليانة – ص 4 –5

[2] رضوان فايز نعيم " بطاقات الوفاء مكتبة الجلاء الجديدة مصر 1990 ص4

[3] شبكة النبأ المعلوماتية " وسائل الدفع الالكترونية بدأت تحل محل الأوراق النقدية . الموقع الالكتروني www.Annaba.org 2020/12/13

ومن أهم هذه الوسائل الجديدة نجد البطاقات البنكية التي عوضت الشيك في الكثير من المدفوعات الصغيرة القيمة وأول ظهور لها كان في الولايات المتحدة الأمريكية لتنتشر بعد ذلك إلى أوروبا ثم باقي دول العالم. وتظهر بعدها ما يعرف بالمحافظ الإلكترونية التي تقوم بتحويل النقد إلى سلاسل رقمية ويتم حفظها وتخزينها في شكل معلومات على قرص ثابت موقع ألعمل حيث لا يتم اللجوء إلى التعامل بالنقود عبر شبكة الانترنيت.

02 : بطاقات الدفع الالكتروني من النشأة الى التطور:

في احد أيام 1949م حصل السيد فرانك ماكنمار " أحد رجال البنوك الامريكية " على فاتورة لتسديد قيمة غذاء عمل، كانت قيمة الفاتورة باهظة الى الحد الذي أضطره للاتصال بزوجته لتحضر له نقودا من المنزل ليستطيع دفع قيمة فاتورة المطعم، ولتجنب الوقوع في مثل هذا الموقف الحرج مرة أخرى جاء هذا الرجل بفكرة بطاقة الدفع ، فأنشأ مؤسسة داينرز كلوب Diners club بمساعدة إثنين من رجال البنوك المتخصصين في عمليات التجزئة المصرفية وهما بلومنج داليز ، شنا بدر (Bloming doles , Sneider) وأصدرت تلك المؤسسة أول بطاقة دفع عام 1950م لعدد 200 عضو. وكانت تلك البطاقة مقبولة لدى 27 مطعما، وسرعان ما لاقت تلك الفكرة القبول لدى المواطنين فأقبلوا عليها، حتى بلغ عدد حاملي تلك البطاقة عشرين ألفا بنهاية العام يتمتعون بما تتيح.

وفي عام 1958 قامت شركة أمريكان أكسبرس American Express وهي شركة أمريكية تعمل في مجال " الخدمات المالية والسياحة والسفر " بإصدار بطاقة دفع خاصة بعملائها وتلاها في العام نفسه قيام بنك أوف اميركا Bank of America بإصدار بطاقة ائتمان سميت بطاقة اميركا رد Americerd .

وفي عام 1966 كان هناك 14 بنكا أمريكيا لديه الصلاحية في اصدار بطاقة بنك اميركا رد وفي نفس العام تأسست مؤسسة مالية جديدة تحت اسم أنتر بنك كارد Association – Inter bank card التي قامت بإصدار بطاقة دفع ماستر Master charge. وفي عام 1967 قامت مؤسسة دي لارو Dela rue بإنتاج أول ماكينة صرف نقود آلية ATM لبنك باركليز الإنجليزي.

وفي عام 1972 ظهرت أول ماكينة صرف نقود آلية و ATM تعمل من خلال " شبكة اتصال Online " باستخدام البطاقات البلاستيكية ذات الشريط الممغنط[1].

وفي عام 1973 شهدت صناعة بطاقات الدفع الالكتروني طفرة كبيرة حين قامت مؤسسة أميركا رد التي أصبحت مؤسسة فيزا العالمية Visa international فيما بعد بتأسيس أول نظام اليكتروني لتشغيل بطاقات الدفع وأدى هذا النظام فور ابتكاره الى تقليل الوقت اللازم لإجراء معاملة البطاقة من 05 دقائق الى 56 ثانية، إضافة الى خفض معدلات السرقة والاحتيال. فبفضل هذا النظام استطاع البنك في العام الموالي توفير 30 مليار دولار أمريكي وكان Jcpenny أول متجر داخل الولايات المتحدة الامريكية يقبل التعامل ببطاقات الدفع. وأدت زيادة المبيعات التي حققها هذا المتجر الى تشجيع العديد من المحلات التجارية الأخرى واقبالها على التعامل بالبطاقات. وفي عام تحول بنك امريكارد إلى مؤسسة فيزا الدولية وصدرت أول بطاقة تحمل شعار فيزا.

وفي عام 1979 صدرت بطاقة دفع ماستر Master charge ماستر كارد.

وفي عام 1984 سعت مؤسسة الدفع لتحقيق القبول العالمي لبطاقات الدفع عن طريق توسيع شبكة بنوكها وتجارها في جميع أنحاء العالم. وأدى هذا إلى ميلاد جيل جديد من البطاقات مثل بطاقة الخصم _ ماكينة الصرف الالي _ بطاقة المكافآت كان هذا خلال الثمانينات والتسعينات[2].

وفي الوقت الراهن ومع انتشار جائحة كورونا ظهرت بطلقات الدفع اللاتلامسية لتحل محل بطاقات الدفع التلامسية وشهدت انتشارا وقبولا واسعا خصوصا في ظرف جائحة كورونا.

المطلب الثاني : أنواع وسائل الدفع الالكتروني

لقد أدى التطور الاقتصادي وزيادة حجم المعاملات المالية والتجارية إلى تطور وسائل الدفع وعدم استقرارها على شكل معين لتتخذ أشكالا عديدة على مر الزمن بدءا بالنقود التقليدية مرورا بالشيكات وصولا في الوقت الحالي بفضل الثورة التكنولوجية العارمة إلى ما يعرف بوسائل الدفع الإلكترونية .

[1] اللواء نجاح محمد فوزي وعي الموطن العربي تجاه جرائم الاحتيال " بطاقات الدفع الالكتروني نموذجا " جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض 2007ص 55

[2] اللواء نجاح محمد فوزي مرجع سابق ص 56

فبفضل التقدم التكنولوجي أضحى يميز العمل البنكي أن أغلب وسائل الدفع تحولت إلى وسائل دفع الكترونية. إذ انها تعددت هذه الأخيرة واتخذت اشكالا مع طبيعة المعاملات عبر الانترنيت ومن أهمها نذكر ما يلي :

01 : البطاقات الائتمانية :

ظهرت البطاقة الائتمانية كنتاج للتطور الذي مس النقود وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ومغناطيسية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حمل النقود تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها وشعارها. وتوقيع حاملها وبشكل بارز على وجه الخصوص رقمها، واسم حامله ورقم حسابه وتاريخ انتهاء صلاحياتها. وهناك عدة أنواع من البطاقات الائتمانية [1] أهمها :

01 /01 : بطاقة فيزا : Visa card :[2]

هي بطاقة تصدر عن شركة فيزا العالمية ، هذه البطاقة متجددة بإمكان صاحبها أن يسدد كل التزامات البطاقة خلال مدة السماح، وان يسدد جزء من الالتزامات خلال هذه المدة وتسديد البقية بعد ذلك. تعتبر هذه البطاقة من أكثر البطاقات انتشارا على الاطلاق حيث تتعامل مع ملايين المنشآت والمحلات التجارية وأجهزة الصرف الآلي.

01 /02 : بطاقة ماستر كارد : Master card :

تأتي هذه البطاقة في المرتبة الثانية بعد بطاقة فيزا من حيث درجة انتشارها تتعامل أيضا مع عدة منشآت ومحلات تجارية، لها عدة أشكال أهمها: ماستر كارد الذهبية ـ ماستر كارد الفضية ـ ماستر كارد رجال الاعمال.

تجديد هذه البطاقة لمدة جديدة ، وهي أنواع: الخضراء، الذهبية، والماسية حيث يمنح كل نوع لقطاع معين من الزبائن المستفيدين .

---

[1] سمية عبابسة وسائل الدفع الالكتروني الوقائع والعتبات والأفاق في النظام البنكي الجزائري جامعة أم االبواقي الجزائر (مجلة العلوم الانسانية العدد 06 ديسمبر 2016) ص 346

[2] المرجع السابق ص 347

02 : البطاقات غير الائتمانية :

هي تلك البطاقات التي لا تتيح لحاملها فرصة الحصول على ائتمان (قرض) وتنقسم بدورها الى :

02 /01 : البطاقة المدنية :

ويتطلب هذا النوع من البطاقات وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة، حيث يتيح استخدام البطاقة عملية التسوية أو الدفع من خلال تمكين المستفيدين من سحب الأموال من حساب صاحب البطاقة الذي يقترض فيه أن يكون حسابه مدينا.

02 /02 : بطاقة الدفع المسبق :

حيث يقوم صاحب البطاقة الالكترونية بشحنها بمبلغ مالي وعند إتمام أي معاملة تجارية يتم سحب المقابل المالي من هذه البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون أو المعبأ في البطاقة. ولإعادة استخدامها يجب إعادة شحنها وهكذا.

02 /03 : بطاقة الحسم :

هي تلك البطاقة التي يصدرها البنوك أو الجهات الأخرى التي رخص لها القانون ذلك صراحة، تستخدم من طرف صاحبها لخصم مبلغ من حسابه الجاري مباشرة لدفعه الى التاجر، يمكن الحصول عليها بعد فتح حساب لدى البنك حيث يقوم البنك بإصدار البطاقة للعميل وربطها بحركة الحساب، ولا يستطيع العميل استخدامها سواء في عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي أو في عمليات شراء من أجهزة نقاط البيع الا إذا كان رصيد الحساب دائنا.

03 : البطاقات الذكيـة :

وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ذات مواصفات ومقاييس معينة تحتوي على رقاقة الالكترونية تعمل كحاسب آلي حيث يمكن تخزين بعض البيانات عليها واسترجاعها، تتيح لأجهزة قراءة البطاقات التي توضع في المواقع التجارية التدقيق في تفاصيل الحسابات المالية لصاحبها[1].

04 : النقود الالكترونية : تعرف النقود الالكترونية بأنها مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية ان تحل فعلا محل تبادل العملات التقليدية وبعبارة أخرى فان النقود الالكترونية هي المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها غير ان هذه النقود تتميز عن التقليدية بمجموعة من الخصائص أهمها انخفاض تكلفة تداولها كون تحويل النقود الالكترونية عبر الانترنت أو الشيكات الاخرى أرخص بكثير من استخدام الانظمة البنكية التقليدية كما أنها لا تخضع للحدود حيث يمكن تحويل النقود الالكترونية من أي مكان الى آخر في العالم.

05 : الشيكات الالكترونية :

يعتبر الشيك الالكتروني المكافئ الالكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها وهو عبارة عن رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك الى مستلم الشيك ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية الى حساب حامل الشيك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته الكترونيا الى مستلم الشيك ليكون دليلا على أنه قد تم صرفه فعلا ويمكن لمستلمه ان يتأكد انه تم فعلا تحويل المبلغ لحسابه .

06 : التحويل المالي الالكتروني :

هو عملية يتم بموجبها منح الصلاحية لبنك م للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة الكترونيا من حساب بنكي الى حساب بنكي آخر . أي ان عملية التحويل تتم الكترونيا عبر الهاتف وأجهزة الكمبيوتر عوضا عن استخدام الاوراق فهو عملية يتم بموجبها نقل مبلغ معين من حساب الى آخر عن طريق تقييده في

[1] سمية عبابسة مرجع سابق ص 348

الجانب المدين للآمر والجانب الدائن للمستفيد سواء أتم هذا التحويل بين حسابين مختلفين في نفس البنك ام بنكين مختلفين[1] .

ثانيا : يمكن تصنيف وسائل الدفع الى : حديثة ومتطورة .

أ / – الحديثة : هي وسائل تغيرت طريقة معالجتها وتداولها حيث أدى التطور التكنولوجي واحتياجات التجارة الالكترونية الى اختراع وسائل جديدة فظهر ما يعرف ببطاقات الدفع الالكترونية . والنقود الالكترونية.

ب / – المتطورة : هي وسائل دفع لا تختلف عن الوسائل التقليدية سوى أنه يتم معالجتها إلكترونيا فبدل أن كانت تعالج بالدعائم الورقية أصبحت تعالج الكترونيا ومن اهمها الاوراق التجارية الالكترونية (الكمبيالة الالكترونية – السند لأمر الالكتروني – الشيك الالكتروني ... الخ[2]

- ويمكن تصنيف وسائل الدفع الى تلامسية ولا تلامسية

أ / – البطاقات التلامسية : هي بطاقات يمكن ادخالها في جهاز لقرائها لتوفر قطعة ذهبية مساحتها واحد أنش في البطاقة . والتي تحدث اتصالا الكترونيا وتسمح للمعلومات بالانتقال للشريحة

ب / – البطاقات الاتلامسية : جاءت كبديل لوسائـل الدفع التقليدية وفي آخر دراسة اجرتها شركة ماستر كارد (عيشو 2020) حول تغيير سلوك المستهلكين في 19 دولة تم التركيز على أقبال المستهلكين المتزايد على استخدام تقنيات الدفع اللاتلامسية حيث أكد 70% من المشاركين في الدراسة في الشرق الاوسط وإفريقيا انهم يستخدمون اساليب الدفع اللاتلامسية لأسباب تتعلق بالأمان والنظافة نظرا لتفشي فيروس كورونا[3].

تعريف الدفع اللاتلامسي :عرفه كل من Kilinc et Vaudenny نظام الدفع اللاتلامسي بانه طريقة دفع تستخدم فيها بطاقة أو جهاز يسمح للمستخدمين بتنفيذ عملية الدفع عن طريق جهاز الدفع الالكتروني بدون أي

---

[1] عبد العزيز صحراوي وفايزة لعراف دراسة بعنوان فعالية استخدام وسائل الدفع الالكتروني الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا Covid 19.مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 13 العدد 03–2020 ص 108 .

[2] عبد العزيز صحراوي و فائزة لعراف مرجع سابق ص 108

[3] المرجع السابق ص 108 .

تفاعل (على سبيل المثال ادخال الرقم السري او التوقيع) وتتم العملية من خلال تقريب البطاقة أو الجهاز من جهاز الدفع الالكتروني اللاتلامسي .

وجاء في تعريف آخر بانها (Koyon) طريقة آمنة للمستهلكين لشراء المنتجات أو الخدمات باستخدام بطاقة الخصم أو الائتمان أو البطاقة الذكية او أي جهاز دفع آخر مزود بتقنية تحديد التردد اللاسلكي (RFID) أو الاتصال قريب المدى (NFC) بتقريبها من جهاز دفع الالكتروني مجهز بتقنية الدفع بدون تلامس.

أشكال الدفع اللاتلامسي :

مع التطورات التكنولوجية في مجال الاعلام والاتصال اتخذت وسائل الدفع اللاتلامسي عدة أشكال منها :

أ / – بطاقات الدفع اللاتلامسية : هي وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني ووجه تطور للبطاقات التقليدية التلامسية سواء دفع أو ائتمان او ذكية لكن هذه الفئة مزودة بخاصية جديدة مضافة لها تمكن العملاء من انجاز معاملاتهم اليومية بطريقة سهلة وسريعة وآمنة. عن طريق تمرير البطاقة بالقرب من جهاز الدفع الإلكتروني دون الحاجة الى ادخالها للجهاز أو كتابة الرقم السري في حالة المبالغ التي لا تتجاوز السقف

المحدد من قبل البنوك او الدول وتتم العملية من خلال ظهور ضوء اخضر او سماع اشارة صوتية من جهاز الدفع الإلكتروني[1].

ب / – الدفع اللاتلامسي عن طريق الهاتف الذكي : قامت شركات صناعة الهواتف الذكية بإطلاق هواتف مزودة بأداة دفع لا تلامسية تعتمد على تقنية الاتصال قريب المدى. والتي تعتبر تقنية مدمجة داخل الهواتف الذكية تسمح بالدفع اللاتلامسي عن طريق الحساب البنكي وتعمل بنفس الآلية السابقة أي تقريب الهاتف النقال من جهاز الدفع الالكتروني اللاتلامسي. .لإشارة يستخدم هذا النظام في مواجهة فيروس كورونا المستجد للتقليل من الاحتكاك.

ج / – الدفع اللاتلامسي عن طريق السوار الذكي : يعتبر السوار الذكي أحد أحدث الوسائل المعتمدة في الدفع اللاتلامسي ويلقى رواجا لاسيما بين الشباب . حيث يواكب تطلعات هذا الجيل الذي يعتبر التكنولوجيا جزءا من حياته وفي الدول العربية تم طرح خدمة السوار الذكي بالتعاون مع شركة فيزا العالمية مع بنك قطر الوطني

[1] عبد العزيز صحراوي و فايزة لعراف مرجع سابق ص 113 .

الاهلي في مصر. هذا السوار الذي يتيح للعميل تسديد قيمة مشترياته باستخدام نقاط البيع الالكترونية بمجرد قراءة بيانات السوار الذكي عن بعد دون الحاجة للتماس المباشر مع البائع أو جهاز الدفع الالكتروني وهو ما يجعله وسيلة دفع آمنة وفعالة في مواجهة فيروس كورونا (كوفيد19) . ويمكن تعبئة السوار من خلال خدمة الهاتف المحمول او الخدمة المصرفية عبر الانترنت[1]

المطلب الثالث : مشاكل الدفع الالكتروني وآفاقه :

تبدأ المخاطر بالظهور لحيز الوجود من خلال استخدام شبكة الانترنت في أعمال البنوك والمؤسسات المالية ونتيجة لهذا الاستخدام تظهر عندنا العديد من المشاكل القانونية. فظهور الانترنيت واستخدامه في اعمال المصارف قد حقق العديد من المزايا الا أنها لم تظهر وحدها بل ظهرت معها بعض المخاطر والمشاكل والعقبات التي وقفت في طريق البنوك الالكترونية لاستخدام مثل هذه الشيكات. وأشار الدكتور فؤاد شاكر الى هذه المشكلة (الامين العام لإتحاد المصارف العربية) في قوله " ان الشعور بدخول البنوك الاجنبية مجال الصرافة الإلكترونية الموجهة الى العملاء في المنطقة العربية لا ينبغي ان يؤدي الى هرولة المصارف للاندماج المشرع في نظام الصرفة الإلكترونية الذي سيكلف القطاع البنكي مليارات الدولارات "[2]

بدخول البنوك وإقدامها على مثل هذه التكنولوجية دون دراسة معمقة ادخلها في متاهات ومشاكل كثيرة وهيأ الفرصة امام القراصنة لارتكاب الجرائم المرتبطة بهذه الخدمة. ومن هذه المخاطر نذكر منها :

01 : الاوجه الجديدة للمخاطر المالية :

أ : المخاطر العملية :

وتتجلى من خلال حرص البنوك على الاتصال بالعملاء والمحافظة عليهم، ومن هذا المنطق يتعين على المتصفح دراسة ما يحتاج اليه البنك في حالة دخول اعمالا مصرفية الكترونية. وما يحتاج اليه مثل هذا النظام من استثمارات كبيرة . فيما يتعلق بالنظامين المعلوماتي والاتصالاتي . كما يحتاج الى تطوير وسائل الاتصال والأمان وتوفير الحماية وضمان جميع سرية جميع العمليات البنكية ومن هذه المخاطر:

[1] المرجع سابق ص 114 .

[2] جلال عايد الشورة وسائل الدفع الالكتروني عمان دار الثقافة 2008 ص 92 – 93.

1/- ظهور مشاكل مالية تتعلق بكيفية تحصيل الرسوم والضرائب المفروضة على كل تبادل تجاري من خلال الخدمة الالكترونية المقدمة من قبل البنوك.

2/- المخاطر الكبيرة الناجمة عن استخدام شبكة الانترنت بشكل سيء يتعين على البنوك ايجاد الطريقة المثلى للتصدي لمثل هذه الاستخدامات.

3/- فشل الخدمات التي يتوقعها البنك من مورد الخدمة نتيجة لقصور النظام المستخدم.

4/- من المخاطر المحتملة التغيرات التكنولوجية السريعة والمتصلة في هذا المضمار مما ينجم عنه ارباكا في العمل لعدم معرفة الموظفين بالتكنولوجيا الحديثة.

5/- من المخاطر ما قد ينتج عن الموظفين في المصارف منها جرائم الاحتيال.

6/- القراصنة الالكترونيون وهم أكثر ما يهدد البنوك ويعرضها للخطر مسببين لها خسائر مالية كبيرة ، في ظل غياب رادع قانوني.

ب : المخاطر التي تتعلق بسمعة البنك :

عند عجز البنك عن ادارة أنظمته المستخدمة تبدأ سمعته في الانحطاط مما يولد عند الزبون القناعة الكافية أن هذا البنك لا يستطيع أن يوفر الحد الادنى من الامان المطلوب .

ج : مخاطر قانونية :

تظهر المخاطر القانونية وتبرز الى الوجود في الوقت الذي لا يلتزم فيه البنك بالقواعد القانونية ولا يعرف بالأعراف البنكية والتجارية او في حالة عدم توفر قواعد قانونية منظمة بطريقة دقيقة وواضحة ومتعلقة بعمليات مصرفية جديدة .

د : مخاطر تلقائية :

تماشيا مع ما نتج عن المعاملات الالكترونية من التزامات تبادلية بين الاطراف المتعاملة، فان تقصير أحد الاطراف بالقيام بما أوكل اليه من التزامات ينعكس سلبا على اداء الطرف الآخر مما يؤدي الى زعزعة الثقة بين الطرفين وعدم الاستقرار المالي في السوق. إضافة الى مخاطر السيولة يؤثر على السياسة المتبعة في البنك للإقراض .

01 : مخاطر خاصة ببطاقة الائتمان :[1]

01 /01 : بالنسبة لأطرافها : وتتمثل في :

أ : بالنسبة لحاملها (البطاقة) :

ان صاحبها يتولد عنه شعورا وهميا انه صاحب اموال فتشجعه على القيام بالاقتراض حتى يتفاجأ بأنه غير قادر على سداد ما تم اقتراضه في الوقت المحدد مما يؤدي الى وضع اسمه على القائمة السوداء لذوي الائتمانات غير المقبولة مما يكسب صاحب البطاقة شعورا بالإرباك.

ب : بالنسبة لمصدر البطاقة :

يكتسب مصدر البطاقة مزايا عديدة الا ان هناك مخاطر تتعلق به وهي كما يلي :

1/- ازدياد عدد حاملي البطاقة الائتمانية وأخذهم فترة طويلة من الزمن لتسديد الديون المترتبة عليهم يؤدي الى ارتفاع نسبة الديون المعدومة لدى مصدر البطاقة.

2/- عدم القدرة على توفير السيولة الكافية لتغطية احتياجات السحب النقدي والاقتراض على بطاقات الائتمان مما يولد مخاطر على سيولة البنك.

3/- في حالة ضياع البطاقة او سرقتها او الاحتيال او التزوير فان مصدر البطاقة (البنك) يتحمل النفقات.

ج : المخاطر بالنسبة للتاجر :

عند قبول التاجر للتعامل بهذه البطاقة يعرضه لبعض المخاطر منها : خضوعه لشروط يمليها البنك على التاجر وبمجرد حدوث مخالفة من قبل التاجر يتعرض للمساءلة من قبل البنك. بل قد يلجأ البنك الى وضع التاجر على القائمة السوداء مما يجعل التاجر غير قادر على ممارسة نشاطه، ناهيك عن مخاطر التزوير – السرقة – الاحتيال والنصب.

[1] جلال عايد الشورة – مرجع سابق ص 97

02/ 02 : بالنسبة للمجتمع:[1]

تعتبر بطاقات الائتمان استثمارا كبيرا لمصدرها وبذلك اصبح مرحبا بها في عديد الدول. ومع ذلك بها مخاطر تنعكس على المجتمع منها :

ـ احتمال الغش والتزوير كحيازة بطاقة الائتمان من قبل شخص غير صاحبها الأصلي بحصوله عليها من خلال السرقة او ضياعها.

ـ ارتفاع الأسعار الناجم عن استخدام البطاقة الائتمانية وذلك راجع للرسوم المفروضة عليه من قبل مصدر البطاقة .

ـ زيادة الثقة المفرطة للبنك على العميل مما يجعله يقرضه بدون ضمانات مقدمة أو رهون سوى الثقة بينهما، فإذا اخل العميل بوعود السداد في الوقت المحدد يؤثر على البنك الى درجة يمكن ان يعلن افلاسه أو اعساره

02 : آفاق الدفع الالكتروني :[2]

تتميز وسائل الدفع الالكتروني بمجموعة من المميزات التي جعلتها تملك افقا رحبا في عالم تسوده ثورة تكنولوجية عارمة اكثر استخداما خاصة في الدول والمجتمعات المتقدمة اقتصاديا وثقافيا.

ومن اهم مميزاتها العامة :

ـ انها اداة وفاء شخصية مما يوفر لها عنصر الامان حيث لا يمكن استخدامها سوى من قبل صاحبها . والذي يمكنه ايقاف تعاملها فورا أو الغائها في حالة ضياعها.

ـ وسيلة مرنة لسداد تكاليف السفر والسياحة وإتمام الصفقات التجارية الصغيرة اثناء السفر بالخارج مما يزيد من حركية السياحة والتجارة بين البلدان.

---

[1] المرجع السابق ص 101

[2] حوالف عبد الصمد أطروحة دكتوراه بعنوان النظام القانوني لوسائل الدفع الالكترونية بالجزائر– جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان الموسم الجامعي 2015/2014 ص 47

ـ وسيلة سهلة وعلى درجة عالية من الدقة في تسوية المعاملات وإجراء المقاصة بين البنوك المختلفة بصرف النظر عن أماكن تواجدها والعملات المستخدمة في تلك البلدان.

اولا : مزايا وسائل الدفع لحاملها :

ما يهم المستهلك هو أن يكون بصدد وسيلة دفع تعطيه مميزات اضافية لتلك الميزات المتوفرة في الوسائل التقليدية ، فتجعله يشعر بالراحة والفائدة من جراء استخدام هذه الوسائل الجديدة، وتتعدد الاسباب التي تدفع بالمستهلك إلى الشعور بأهمية وسائل الدفع الالكتروني وأهمها :

1. سهولة ويسر ومرونة استخدام البطاقة لحاملها في أي مكان وفي أي زمان.

2. فعالية البطاقة في ان تعاملها أكثر امانا مقارنة بالنقود الورقية من حيث الحد من مخاطر السرقة أو الضياع أو التزوير.

3. تكلفة تداولها هينة.

4. مراقبة المصروفات دون تجاوز الرصيد مما يمكن العميل من السيطرة على حسابه.

5. امكانية منح العميل من طرف البنك المصدر للبطاقة أجلا للوفاء والامر متوقف على أخلاق العميل تجاه البنك في المعاملة.

ثانيا : مزايا وسائل الدفع بالنسبة للتجار والمتعاملين :[1]

يستفيد التاجر هو الاخر من جراء استعمال الغير للبطاقة من اجل شراء سلعة أو الاستفادة من خدمات وذلك كما يلي :

1. ضمان الدفع: حيث يعلم التجار أن القيمة الإلكترونية التي قام المستهلك بدفعها لهم قابلة للتحويل الى نقود عادية دون أدنى شك وذلك أن المؤسسة المصدرة لها هي الضامن، فلا مجال للادعاء بعدم كفاية الحساب

[1] حوالف عبد الصمد مرجع سابق ص 48

المصرفي للمستهلك أو عدم وجود ائتمان خاص به. وذلك كزن وسائل النقل الالكتروني هي مختزنة ومسبقة الدفع في اغلبها.

2. ترويج وزيادة مبيعات التجار: تؤدي وسائل الدفع الالكتروني الى تحفيز حاملها على الانفاق، فتكسبه شعورا على المقدرة على الانفاق والشراء في أي وقت. خصوصا الدفع بالوسائل الحديثة لا يترتب عنه ذلك الشعور الناجم عن الدفع بالعملة العادية.

3. التقليل من المخاطر: حيث تشكل بطاقة الوفاء حماية للتاجر من تعرض آلات الحساب لديه للسرقة والسطو مما يوفر له عامل الثقة والاطمئنان، كون المبالغ التي تشكل قيمة الخدمات تودع مباشرة في حسابه المصرفي.

4. توفير مزايا تنافسية: بالنسبة للتاجر يقبل التعامل بهذه النقود، فانه يستقطب المستهلكين الذين يتعاملون بها مما يزيد من نسبة الأرباح لديه، ومن ناحية ثانية فإن قبول التجار التعامل بوسائل الدفع الالكترونية لا يؤدي انخفاض ارباحهم حيث يعتمد معظمهم إضافة الى النسبة التي تقتطعها مصدر البطاقة من فواتيرهم على سعر السلعة وان كانت القوانين في كثير من البلدان تمنع ذلك.

5. تلائم وسائل الدفع الالكترونية مع التقنية الحديثة في مجال التسويق : فعن طريقها يستطيع التاجر التعرف على عملائه، وتحسين مستوى مشترياتهم، والبيع عن طريق شبكة الانترنت. كما تمكن التاجر من اعداد احصائيات وافية عن حجم مبيعاته خلال كل فترة وبالتالي تقدير أرباحه وخسائره.

ثالثا : بالنسبة للمصارف العاملة في مجال الدفع الالكتروني:

تصدر بطاقات على الاغلب عن البنوك والمؤسسات من اجل تقديم مثل هذه الخدمة لزبائنها لتسهل عليهم عملية الوفاء باحتياجاتهم. ومنها ما يلح للتعامل به داخليا. ومنها ما يصلح به في جميع الاستخدامات. فمصدر هذه البطاقة سواء كان بنكا أو مؤسسة مالية فانه شخص اعتباري يرخص له القانون او البنك المركزي للقيام بمثل هذه الاعمال كلها او بعضها.

وتظهر مزايا هذه البطاقات من خلال العوامل التالية :[1]

1-/ انخفاض تكاليف البطاقة : حيث يؤدي استخدامها إلى خفض النفقات وذلك عن طريق الاستخدام والاقتصاد في الورق. وفي الايدي العاملة في المصارف فالعمليات التي كانت مسندة لموظفي المصرف يوكل إلى التجار للقيام بجزء منها جراء التعامل بالبطاقة ويسند الجزء الاخر إلى الآلات التي تقوم بمعالجة العمليات بالبطاقة، كما يمثل مردود العمل بهذا النظام مصدر دخل مالي وإيراد قليل الكلفة بالنسبة للمصرف بشكل يحقق ربحا كبيرا يفوق ما يتحمله من نفقات اصدار وتنظيم هذه العملية .

2-/ الحصول على دخل : وذلك من خلال استيفاء رسوم اصدار البطاقة وتجديدها وتختلف هذه الرسوم من مصدر الى آخر، وحينها يكون مستوى المنافسة عاليا بين المصدرين قد تنخفض تلك الرسوم كثيرا وربما يكون الاصدار مجانيا ويكتفي برسوم التجديد وقد بلغى الاثنان معا. وبالتالي يقفل باب هذه المنفعة كما تتحصل المؤسسات المصدرة على عائدات ناتجة عن الاستثمارات والأسهم المشغلة في اصدار وسائل الدفع الإلكتروني.

3-/ الرسوم التي تحصل عليها المصرف : وهي عبارة عن رسوم انتساب يدفعه العميل مرة واحدة وهي رسوم سنوية متفاوتة حسب العمولة يدفعها التاجر للمصرف ومتفق عليها مسبقا.

4-/ تمكين البنك من تتبع كل العمليات التي تتم على مستواه : حيث ان التعامل بالبطاقة يمكن البنك من معرفة اطراف التعامل ومكان وزمان وقيمة المعاملة.

5-/ فتح مجالات شراكة بين البنوك والمؤسسات المالية : من خلال تسيير حساباتها عن طريق تزويد الموظفين بالبطاقات البنكية التي تقدم خدمات اضافية مجانية أو تخفيض في اسعار المنتجات المفروضة من قبل البنك.

المبحث الثاني : ماهية أزمة السيولة :

تظل السيولة تتدفق في الاقتصاد القومي دون مشاكل حتى يحدث خلل ما يؤثر على هذا التدفق، فتبدأ أزمة السيولة في الظهور اذا زادت أو انخفضت السيولة في الاقتصاد عن المستوى المطلوب فإذا زادت السيولة في الاقتصاد يقال ان هناك حالة من الافراط في السيولة . او الافراط النقدي، مما يؤدي الى زيادة الاسعار

[1] حوالف عبد الصمد مرجع سابق ص 49

وارتفاع معدلات التضخم ويجد الفرد العادي ان لديه كمية كبيرة من النقود ولكن لا تشتري الا القليل من السلع وهنا يقع للأفراد ما يعرف بخداع النقود، أي ان كمية النقود لا تعبر عن قيمتها، اما اذا قلت السيولة في الاقتصاد فان هذا يخلق نوعا من الركود يؤثر على النشاط الاقتصادي لأسواق ولا يجد الفرد النقود التي يشتري بها السلع رغم انها اسعار منخفضة .

المطلب الأول : مفهوم أزمة السيولة ومظاهرها :

اولا: لغة واصطلاحا معنى السيولة وأزمتها:[1]

أ / – أزمة : هي اسم وجمعها ازمات وتعني شدة أو ضيق ، مشكلة فيقال ازمة مالية أو ازمات سياسية أو ازمة دولية .

ففي الاصطلاح :

في الاقتصاد : أزمة اقتصادية اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي وينشأ عن اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك مما يتسبب الغلاء والإفلاس فيقال أزمة مالية او ضائقة اقتصادية فهي أزمة اقتصادية وسياسية. أو قل هي : احداث تشمل وتسبق الافلاس من بينها مخالفة اتفاقيات العروض او تبديد اموال الشركة.

ب / – السيولة :

في اللغة : سيل المادة : أساسها ، ذوبها ، حولها من الحالة الجامدة ال(الصلبة) الي الحالة السائلة.

في الاصطلاح :

ـــ سيولة نقدية : سيولة مصرفية : تعني في لغة العرب مبالغ من المال متوفرة لدى المصرف تمكنه من تسديد التزاماته لأجل قصير أو متوسط بالنقد المتوفر لديه.

ـــ في معجم المعاني الجامع (معجم عربي عربي) :

[1] موقع معجم اللغة العربية – معجم المعاني http//www.almaany.com/ar/ar بتايخ 2020/12/25

1ـ السيولة الكاملة : امكانية تحويل اصول بسرعة وبدون خسارة الى نقود (مالية) وتعني بالانجليزية REVERSIBILITY

2ـ السيولة : تعني السيولة النسبية لتحويل المستثمرين لأوراقهم المالية الى نقود أي درجة المرونة التي تحول بها اصول معينة الى نقود (مالية) ونعني بالانجليزية LIQUIDITY

*أزمة سيولة[1]:

فبوجه عام تعني ازمة سيولة : الجفاف أو النقص الحاد في السيولة

أزمة سيولة : تعني الافراط النقدي من اصدار السيولة مما يتسبب في تضخم . فتبدأ أزمة السيولة اذا زادت او انخفضت السيولة المتداولة عن المستوى المطلوب . فاذا زادت في الاقتصاد يصطلح عليها الافراط النقدي مما يتسبب في زيادة الاسعار وارتفاع معدلات التضخم. واذا انخفضت السيولة أو قلت على سير الاوراق فيجد الفرد نفسه عاجزا عن شراء مستلزماته.

وتشير أزمة السيولـة الى :

ـ شعور عام من عدم الثقة في النظام المصرفي مما يؤدي الى اختفاء مؤقت للائتمان

ـ نقص للسيولة المالية قد تعاني منها واحدة من الاعمال التجارية الخاصة

ـ هذا المصطلح يستخدم احيانا كمرادف لأزمة الائتمان .

ثانيا : مظاهر ازمة السيولة :

1 / – نموذج عن أزمة السيولة : يعد نموذج دايموند وديفيبغ في عام 1983 لأزمـة السيولـة والذعر المصرفي (السحب غير الاعتيادي للودائع) احد اقدم النماذج واكثرها تأثيرا . يوضح نموذج دايموند ديفيبغ كيف ان الوساطة المالية للبنوك عبر قبول الأصول التي يمكن تحويلها الى سيولة وتؤدي الى التزامات تتطلب سيولة أكثر بكثير (أي تقديم نمط اكثر سلامة لإرجاع الأصول) . يمكن ان يعرض البنك للذعر المصرفي وبالتأكيد على

[1] موقع وكيبيديا أزمة السيولة – http//www.arwikibedia.org/wiki بتاريخ 2020/12/25

الدور الذي تلعبه ودائع الطلب في توفير السيولة وتقاسم المخاطر بين الناس بصورة أفضل يرى النموذج ان عقد ايداع طلب كهذا قد ينطوي على توازن غير مرغوب.

اذ يخاف جميع المودعين ويسحبون ودائعهم فورا. يؤدي هذا الى اثارة حالات ذعر لدى المودعين وتظهر عمليات سحب المودعين الذين كانوا يفضلون ترك ودائعهم لو لم يكونوا قلقين من فشل البنك. يؤدي هذا الى العجز حتى في البنوك " الصحية " وانكماش كبير للسيولة في النهاية مؤديا الة ازمة مالية شاملة.

يوضح دايموند ديفيبغ اننا قد نحصل على توازن متعدد عندما تقدم البنوك عقود ودائع تحت الطلب، عند الحفاظ على مستوى معين من الثقة، قد تحسن هذه العقود نتائج السوق التنافسية، وتؤمن تقاسما افضل للمخاطر، وبوجد مثل هذا التوازن سينسحب المودع عندما يكون ذلك مناسبا له في ظل المشاركة المثلى للمخاطر. ولكن في حال خوف العملاء ستختفي حوافزهم، وضمن هذا التوازن سيسحب المودعون ودائعهم وبما ان الأصول المصفاة ستباع بخسارة ، سيحول البنك أصوله الي سيولة اذا سحب كل المودعين أموالهم[1]

السبب الكامن لسحب المودعين أموالهم في نموذج دايموند ديفيبغ هو تغيير التوقعات وبدلا من ذلك، قد يحدث الذعر المصرفي لأن أصول البنك السائلة المعرضة للخطر قد تغطي الديون الثابتة اسميا (الودائع تحت الطلب) ولذلك ينسحب المودعون بسرعة للتقليل من الخسائر المحتملة.

2 / – أزمة السيولة وأسعار الأصول : تنخفض أسعار العديد من الأصول بشكل ملحوظ خلال ازمة السيولة بالتالي تصبح أسعار الأصول عرضة لمخاطر السيولة وبطبيعة الحال يطلب المستثمرون المتجنبون للمخاطر عائدا متوقعا اعلى كتعويض عن هذا الخطر ولذلك ينص نموذج الأصول الرأسمالية CAMP المعدل وفقا للسيولة على انه عندما يرتفع خطر السيولة لأصول السوق يرتفع العائد المطلوب منها.

أدت أزمات السيولة كالأزمة العالمية 2007 – 2008 وأزمة صندوق إدارة رؤوس الأموال الطويلة الاجل لعام 1998 الى انحرافات عن قانون التسعير الموحد أي ان الأوراق المالية المتطابقة يقربنا تقايض بأسعار مختلفة. يحدث هذا عندما يفيد المستثمرون ماليا وتؤثر دوامات السيولة على من الأوراق المالية التي يصعب اقتراضها، وبالتالي يمكن ان تؤثر الحاجة لهامش أمان على قيمتها.

[1] موسوعة ويكيبيديا أزمة سيولة www.arwikipedia.org/wiki 2020/12/25

3 / – أزمة السيولة والهروب الى السيولة : من الظواهر الشائعة خلال أزمات السيولة الهروب الى السيولة اذ يهرب المستثمرون من الاستثمارات غير المادية ويتوجهون الى الأسواق الثانوية مستخدمين الأصول السائلة وشبه السائلة. تشير الدلائل التجريبية الى تزايد فروق الأسعار بين الأصول المتشابهة، والتي تختلف من حيث سيولة الأصول على سبيل المثال، تكون معدلات هوامش السيولة كبيرة (أحيانا تصل من 10–15 %) في أسعار سندات الخزينة.

حدث ذلك خلال الازمة المالية الروسية عام 1998 عندما ارتفعت سندات الخزينة بحدة بالنسبة للدين الأقل سيولة، أدى ذلك الى اتساع هوامش الائتمان وخسائر كبيرة في إدارة رؤوس الأموال طويلة الاجل والعديد من صناديق الموازنة.

4 / – أزمة السيولة في الأسواق الناشئة : يرى بعض متخصصي علم الاقتصاد ان التحرير المالي والتدفقات المتزايدة لرؤوس الأموال الأجنبية، وخاصة قصيرة الأمد، قد تفاقم فقدان السيولة في البنوك وتزيد من عجزها وفي هذا السياق يشير ضعف السيولة العالمي الى الموقف الذي نتجاوز فيه الازمات المالية قصيرة الأمد بالعملة الأجنبية الصعبة لدولة معينة ما تستطيع الحصول عليه من العملة الصعبة خلال مدة قصيرة. تكشف الأدلة التجريبية ان الأساسيات الضعيفة لوحدها ليست السبب الوحيد في تدفق رأس المال الأجنبي الى خارج الدولة، وخاصة في الأسواق الناشئة. تقدم امتدادات الاقتصاد المفتوح لنموذج دايموند وديفيبغ والذي تتفاعل فيه اتجاهات الودائع المحلية مع حالات ذعر الدائنين الأجانب (اعتمادا على تاريخ استحقاق الدين الخارجي وإمكانية التخلف في المدفوعات الدولية) تفسيرا معقولا. للأزمات المالية التي حدثت في المكسيك، شرق أسيا، روسيا وغيرها توكد هذه النماذج ان العوامل الدولية قد تلعب دورا مهما جدا في زيادة الضعف المالي المحلي، واحتمال حدوث أزمة سيولة. قد يكون لتدفق رؤوس الأموال الى الخارج نتائج مزعزعة لاستقرار الاسواق الناشئة، خلافا لبنوك الدول ذات الاقتصاد المتطور، والتي تحوي عادة عددا من المستثمرين المحتملين في أسواق رأس المال العالمية، تشير الاحتكاكات المعلوماتية الى ان المستثمرين في الأسواق الناشئة لن يكونوا " الصديق وقت الضيق " وهذا يفسران حالات الذعر المتوقعة التي تشبه ما نراه خلال الذعر المصرفي. تحدث أكثر في هذه الأنظمة المصرفية، علاوة على ذلك تؤدي المشكلات السياسية في هذه الدول الى تضخيم أثار الصدمة الاقتصادية سبب محدودية وصول الأسواق الناشئة الى أسواق رأس المال العالمية. يكون ضعف السيولة ناتجا عن فقدان ثقة

المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء كافيا في حد ذاته لأحداث أزمات مالية ونقدية وتعد الازمة المالية الآسيوية لعام 1997 أحد الأسئلة على ذلك[1].

5 / – آليات التضخيم: احدى الآليات قد تعمل على تضخيم أثار الصدمة الصغيرة على الاقتصاد، هي آلية الميزانية العمومية، تخفض الصدمة السلبية في السوق المالي أسعار الأصول وتقضي على رأس مال المؤسسة المالية، وبهذا تفاقم كارثة ميزانيتها العمومية، بناء على ذلك يبدأ تأثير دوامتين للسيولة وتضخمان الأثر المبدئي للصدمة وفي محاولة للحفاظ على نسبة الرافعة المالية. يجب ان تبيع المؤسسة المالية كل أصولها. وخاصة عندما تكون أسعارها منخفضة وهكذا، وعلى افتراض ان أسعار الأصول تعتمد علة سلالة الميزانية العمومية والى ذلك. هذا ما يصفه برونرمير وبيديرسن (2008) بأنه " دوامة الخسارة " وفي الوقت ذاته يبدأ التشديد على هوامش ومعايير الإقراض. ما يؤدي الى "دوامة الهامش ". يتسبب كلا التأثيرين في دفع المفترض للبيع بسعر زهيد، وخفض الأسعار وتصعيب شروط التمويل الخارجي.

قد تنجم أزمة السيولة بسبب الشك المرتبط بأنشطة السوق يقفز المشاركون من السوق على عربة الابتكار المالي. قبل ان يفهموا المخاطر المرتبطة بالأصول المالية الجديدة غالبا. وقد يؤدي السلوك غير المتوقع الى ابتعاد المشاركين في السوق في الاخطار التي لا يفهمونها، والاستثمار أكثر في الأصول السائلة أو المعرفة، يمكن وصف ذلك بآلية تضخيم المعلومات في أزمة الرهون العقارية لعبت المصادقة السريعة والتخلي اللاحق عن المنتجات المالية معقدة التركيب كالتزامات الديون المضمونة والسندات المالية بالرهن العقاري وغيرها دورا بالغ الأهمية في تضخيم أثار أسعار العقارات.

المطلب الثاني : أنواع أزمات السيولة :

تنقسم أزمات السيولة الى نوعين هما:

1 / –أزمات طويلة الأجل : وتحدث عندما تعجز الدولة عن تمويل نفقاتها العامة او تكون طموحاتها ومشروعاتها أكبر من القدرة الإستعجالية على تمويل هذه الطموحات والمشروعات، وفي الغالب تضطر الدولة الى الاقتراض من الخارج وهو ما يجعلها تقع في مصيدة الديون.

[1] موسوعة ويكيبيديا – أزمة سيولة . مرجع سابق ص3

2 / –أزمات مؤقتة : وهي تحدث بسبب معدلات النمو العالية والسريعة في الاستثمارات التي تمتص السيولة من الأسواق، وخاصة اذا كانت هذه الاستثمارات في مشروعات تحتاج الى وقت طويل حتى تدر عائدا.

ـ وقد تحدث أزمات السيولة بصفة عامة بسبب سياسات اقتصادية غير ملائمة مثل السياسة الانكماشية الجائرة التي تمتص السيولة من الأسواق بحجة تحقيق التوازن المالي والنقدي. وتخفيض معدلات التضخم وعجز الموازن.

*وقد تتنوع الازمة أي أزمة السيولة باعتبارها انها عامة او خاصة الى :

أ / –أزمة سيولة كأزمة اقتصادية (عامة) :

يصف نوريل روبيني أزمة أغسطس (اوت) 2007 على أنها أزمة ائتمان وليست مجرد أزمة سيولة.

وأزمة الائتمان هي زيادة حادة في أسعار الفائدة وانخفاض قوي في تخصيص الإعتمادات.

ب / –أزمة سيولة في قطاع الاعمال (خاصة) :

تحدث أزمة السيولة في قطاع الاعمال عندما يحدث نقص في السيولة النقدية اللازمة لنمو الاعمال التجارية والدفع للمعاملات اليومية، أو الالتزام بالوفاء في مواعيد محددة. وعندما يستخدم مصطلح أزمة السيولة للحديث عن الاعمال التجارية بصفة عامة فان ذلك يعني أن أزمة السيولة يكون لها تأثيرا على العوامل الرئيسية في الاقتصاد مما ينتج عنه تناقص توافر الائتمان.

قرار ما اذا كان الكيان التجاري يعاني من أزمة سيولة او إعلان افلاس تماما ربما يكون اكثر صعوبة من أي قرار يمكن ان يواجه كبار رجال الاعمال[1].

[1] أزمة سيولة – المعرفة : الموقع أزمة سيولة / .. www moreff. Org. ص1و2 بتايخ 2020/12/28

المطلب الثالث : طرق الحد من أزمة السيولة :[1]

وقعت العديد من الدول في أزمة السيولة وانعكست هذه الازمة في الغالب في ظهور حالة ركود في الاقتصاد، ومن هذه الدول دول جنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، وروسيا والولايات المتحدة الامريكية نفسها. وقد أدت هذه الأزمة الى زيادة العجز في موازين المدفوعات. والموازين التجارية في هذه الدول وارتفعت معدلات البطالة وانكمشت الصادرات، وهذا ما جعل البنك الدولي وبعض دول العالم تتحرك للتغلب على هذه المشكلة حتى لا تضر بالاقتصاد العالمي ككل.

1 / –التجارب الدولية والطرق التقليدية لحل أزمة السيولة:

*ومن الطرق التقليدية المقدمة كحلول لأزمة السيولة نذكر:

ـ تنشيط الدورة الاقتصادية والأسواق من خلال الصادرات وفتح أسواق جديدة وتنشيط الحركة السياحية.

ـ اتباع سياسة توسعية من خلال سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض والإنفاق الاستهلاكي.

ـ وضع سياسة لتحقيق مزيد من العدالة في توزيع الدخول لمنع الازدواج في الاقتصاد وتنشيط الطلب الفعال.

ـ زيادة وخلق فرص العمل للتغلب على البطالة ولخلق دخول للعاطلين حتى يقبلون على الاستهلاك.

ـ ضبط تدفقات رأس المال بين الاقتصاد والعالم الخارجي.

2 / –أزمة السيولة في الشركات:

تعرض أنس ميور في كتابه "إدارة السيولة في الشركات" الى أزمة السيولة ووصفها بانها حالة تصل اليها الشركات عند ما تزيد المدفوعات الواجبة عليها عن الإجراءات المستحقة لها خلال فترة زمنية محددة. وإذ تعجز الشركة عن الوفاء بالمدفوعات المستحقة عليها أوقات السداد المتعاقد عليها مسبقا تواجه عددا من المخاطر والمشكلات ليس اقلها اهتزاز مصداقيتها لدى الموردين والعاملين وربما العملاء

[1] أزمة السيولة تجبر الشركات على اكتشاف طرق جديدة للعمل ، موقع أراء ومشاركات أكواليد www.oclid.com.guest log.osp ص 4 بتاريخ 2020/12/28

أ / – المركز المالي : ويتمثل في :

الاستخدامات (الأصول): وهي تتكون من :

ـ أصول متداولة : مثل السيولة النقدية وحساب المدينين والمخزون.

ـ أصول ثابتة : مثل الأراضي والمباني

*الخصوم (المصادر) : وهي تتكون من:

ـ خصوم متداولة: مثل القروض القصيرة الاجل وكمبيالات الدفع وحسابات الدائنين والموردين والتزامات الضرائب.

ـ خصوم ثابتة: مثل الأسهم وحقوق المساهمين والارباح المحتجزة من الأعوام المالية المنصرمة.

لدينا الميزانية الوظيفية:

جدول الميزانية الوظيفية : جدول رقم 01

الاستخدامات (الأصول)	الموارد (المصادر، الخصوم)
الاستخدامات الثابتة	الموارد الثابتة
الاستخدامات المتداولة	الخصوم المتداولة

ب / – رأس المال العامل[1]: يقصد به جميع الأصول المتداولة التي تمتلكها الشركة من نقدية بالخزينة وأوراق مالية وحسابات مدينة ومخزون بالمستودعات. اما صافي رأس المال العامل فهو ذلك الجزء المتبقي من الأصول المتداولة بعد اقتراض سداد كل الخصوم المتداولة (الحسابات الدائنة، الموردين، أوراق الدفع، والكمبيالات، مستحقات للغير ضرائب) فاذا كانت صافي رأس المال العامل سالبة فهذا يعني ان الإدارة قد استخدمت أموال

[1] أزمة السيولة تجبر الشركات على اكتشاف طرق جديدة للعمل مرج سابق log.ospwww.oclid.com.guest ص 4

القروض التي ترتب عليها التزامات قصيرة الاجل في تمويل أصول ثابتة لا يظهر أثره على الخصوم المتداولة الا بعد فترة طويلة الاجل.

مصادر السيولة : وتتمثل فيما يلي:

ـ إيرادات المبيعات والمدفوعات المقدمة للتعاقد.

ـ التمويل الخارجي سواء كان على هيئة قروض أو اعانات من بنوك، أو هيئات أخرى.

ـ طرح أسهم جديدة .

ج / – الائتمان التجاري : يقوم على التعامل في كثير من الأسواق التجارية على أساس الائتمان التجاري قصير الاجل، ولذا تلجأ العديد من الشركات الى عملية شراء مؤجلة السداد. اذا ما تعذر عليها توفير السيولة النقدية للشراء نقدا.

وهذا يعني إمكانية كثير من الشركات تحقيق هوامش أرباح مرتفعة حتى لو لم يكن لديها أصول جارية أو سيولة نقدية كافية لمواجهة نفقات التشغيل الجارية .

فهل يعني هذا انه لازم لإدارة السيولة النقدية ، طالما امكن التعامل بالائتمان ؟ والحقيقة هي ان العكس هو الصحيح ففي حالات التعامل بالائتمان يحتاج المدير المالي الى التنبؤ بالاحتياجات المالية والتدفقات النقدية بدقة أكثر مما يفعل المدير المالي الذي يعمل في شركة تعتمد على مصادرها الداخلية للتمويل.

د / –طريقة التنبؤ بالاحتياجات النقدية : يبدأ التنبؤ من الخلف الى الامام أي من رقم المبيعات المتوقع تم يمضي ليحدد كمية الإنتاج والمواد الخام والمشتريات. ويتم ذلك بعد دراسة كمية المخزون ومن واقع خطة الإنتاج يتم وضع ميزانية الأجور ويتم تقدير تكاليف التشغيل ومواقيتها، كذلك يتم اعداد الميزانية النقدية التقديرية والتي توضح المدفوعات والمحصلات الشهرية أو ربع السنوية المتوقعة.

هـ / –الميزانية النقدية التقديرية : تهدف الميزانية النقدية التقديرية الى تمكين الشركة من التعرف على احتياجاتها النقدية في الاجل القصير فاذا تبين من هذه الميزانية انه يمكن تحقيق فائض يدفع الشركة الى التفكير في وسيلة لسد هذا العجز المتوقع قبل حدوثه فعلا[1]

و / –اختلاف الموازنات باختلاف الامزجة : هناك المدير المتفائل الذي يفضل الخطة المالية الطموحة، بناءا على ارقام مبيعات متفائلة ويرى أن ذلك يحفر الموظفين على الإنجاز بإزالة القيود عن الموارد.

هناك المدير المتشائم الذي يفضل الميزانيات المتقشفة ويتوقع الأسوأ من تدني أرقام المبيعات وتسرب العملاء ويعتقد ان هذا يدفع الموظفين الى تحقيق أفضل انجاز بأقل موارد.

هناك المدير المتذبذب الذي لا يكف عن استعراض سيناريوهات المستقبل ووضع الخطط والموازنات البديلة مع قياس اتجاه التطورات وإدخال التعديلات والتغيرات بصفة مستمرة. وقد يبدو ان هذا هو أفضل مديري المالية لو لا عيب واحد وهو تضارب قراراته وعدم تجانسها.

ز / –مفارقات التخطيط والأداء المالي : تسرف معظم الشركات في التفاؤل عند تقدير ارقام المبيعات وكميات الإنتاج للعام المالي الجديد، كذلك يعتقد المديرون أن الموازنة المالية يجب ان تكون متفائلة وإيجابية. فمن يجرؤ على التنبؤ بانخفاض المبيعات للعام الجديد ؟

هكذا تميل معظم الشركات الى توقع زيادة مبيعاتها وأرباحها كل عام جديد رغم ان زيادة مبيعات شركة لا بد ان يؤدي الى نقص مبيعات شركة أخرى أو ينتج عن نمو حقيقي في السوق.

وبذلك تقوم الشركات بوضع خطط وموازنات مالية متفائلة فرقم المبيعات المتزايد يتطلب زيادة اعداد مندوبي المبيعات والموارد التي تخصص لقسم المبيعات كذلك يتطلب زيادة الإنتاج وهو ما يعني شراء كميات أكبر من المواد الخام، وتشغيل المزيد من العاملين لساعات إضافية. وهكذا يتسابق مدير كل قسم بدوره، ولكن قد ينسى العملاء القيام بدورهم وهو شراء منتجات الشركة نتيجة تغير ظروف السوق مثلا.

[1] أزمة السيولة تجبر الشركات على اكتشاف طرق جديدة للعمل مرجع سابق www.oclid.com.guest log.osp ص 2

ولكي نتجنب الوقوع في مصيدة مفارقات التخطيط والأداء المالي علينا ان نعرف أنه لا غبار على التفكير في الاجل الطويل لكن يشرط ان نتصرف طبقا لاعتبارات الاجل القصير. واعتبارات الاجل القصير هي اعتبارات المحافظة على السيولة وتأمين التدفقات النقدية المستقبلية[1] .

ح / –درجة السيولة : يحدث الاعسار المالي والإفلاس نتيجة سوء إدارة الحسابات الجارية والتي تتضمن الأصول المتداولة والخصوم المتداولة فلا بد من توافر حد أدنى معين من النقدية لزوم مواجهة الالتزامات واجبة السداد الفوري والا وقعت الشركة فريسة الاعسار المالي والإفلاس. وتقاس درجة السيولة بمدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها التي يحل أجل سدادها، ويمكن قياس هذه المقدرة بحجم الأموال السائلة التي يمكن للشركة تدبيرها وقت الحاجة والتي يدل عليها مؤشر نسبة السيولة السريعة ونسبة المخزون من صافي رأس المال العامل.

ط / –درجة المخاطر: تقاس درجة المخاطرة باحتمالات توقف الشركة او عجزها عن سداد التزاماتها في مواقيت السداد أي عندما تصل الى حالة الاعسار وهذا يعني ان درجة المخاطرة تقل كلما زادت درجة السيولة بالشركة فهناك علاقة عكسية بين المخاطر والسيولة. ولكي تنخفض درجة المخاطرة الى أدنى حد لها يجب ان تصل درجة السيولة بالشركة اعلى حد لها.

ق / –نقطة التعادل : على المدير المالي ان يحدد مستوى الإنتاج والمبيعات الذي يمكن ان يحقق للشركة ربحا مناسبا ويغطي كافة التكاليف وهو يبدأ بدراسة نقطة التعادل وهي تلك النقطة التي تتعادل عندها إيرادات المبيعات مع التكاليف الكلية أي انها النقطة التي لا تحقق عندها الشركة اية خسارة أو ربح، ولكي تحقق الشركة أرباحا عليها ان تزيد مبيعاتها الى الحد الذي يعلوا على مبيعات نقطة التعادل وعندما تصل الشركة الى هذه النقطة تستطيع القول انها وصلت الى نقطة كفاءة التشغيل، وعند هذه النقطة تظهر الأرباح وتزداد بزيادة المبيعات فتظهر العلاقة التالية :

كفاءة التشغيل = التغير في الربح / التغير في المبيعات

ل / –نقطة التعادل النقدي : هي تلك النقطة التي يتم عندها التعادل بين المصروفات والإيرادات النقدية في فترة معينة عند حجم محدد للمبيعات ويهتم المدير المالي بقياس نقطة التعادل النقدي ليتعرف على حجم المبيعات

[1] أزمة السيولة تجبر الشركات على اكتشاف طرق جديدة للعمل ، مرجع سابق www.oclid.com.guest log.osp ص 2

الذي يغطي كافة المصروفات النقدية التي ستدفع للغير وتصبح نقطة التعادل النقدي للتخطيط قصير الاجل فقط لمدة لا تزيد عن عام. ذلك انه من الصعب تتصنعه مصروفات نقدية مثل بنود البحوث والتطوير والتي تتطلب في كثير من الأحيان انقضاء عدد من السنوات قبل ظهور اثرها على المبيعات.

م / –المؤشرات المالية : تفيد المؤشرات والنسب المالية في تحليل البيانات المالية للشركة وتلقي الضوء على المشكلات والاختلافات التي يحتمل وجودها والتي تؤثر على المركز المالي للشركة ولا توجد نسب مالية في تحليل البيانات المالية محددة لقياس أداء الشركة ولكن يمكن للمدير المالي ان يقارن أي بندين من بنود البيانات المالية ليدرس علاقة التأثير المتبادل بينهما.

ولذلك تتغير النسب المالية تبعا لمهارة المدير المالي للشركة ومدى حاجته لتحليل أداء الشركة وفيما يلي بعض أهم المؤشرات المالية :

*/ نسبة السيولة السريعة : وهي مؤشر لمدى تغطيت الأصول المتداولة سريعة التحول الى نقدية (فورا) للالتزامات واجبة السداد (فورا).

نسبة السيولة السريعة =(الأصول المتداولة – المخزون) /الخصوم المتداولة

نسبة السيولة السريعة =(النقدية + مدفوعات مقدمة للتعاقد +الأوراق المالية + المدينون+ المخزون– المخزون)/(قروض البنوك قصيرة الأجل لمدة عام+ أوراق الدفع والكمبيالات +الموردين+ مستحقات الضرائب).

وتعتبر نسبة واحدة صحيح مناسبة لأنها تعني ان الشركة يمكنها مواجهة التزاماتها سريعة السداد فورا. اما اذا زادت نسبة السيولة السريعة عن الواحد الصحيح فهذا معناه زيادة درجة السيولة بالشركة.

ن / –العلاقة بين السيولة والمخزون : يعتبر صافي رأس المال العامل حجر الأساس في توفير السيولة اللازمة للشركة، ولكن المخزون يقتطع الجزء الأكبر من صافي رأس المال العامل وهو اصل يصعب ان يتحول الى نقدية فورية بسهولة، فلا يجب اذن ان يقع المدير المالي في مصيدة تكديس المخازن بالبضائع بل عليه الا يحتفظ بالحد الأدنى من المخزون بم يخدم خطط البيع والتسويق وتوسط الاجل ومن هنا فان الخطوة الأولى للتخلص من الازمات النقدية هي التخلص من المخزون الفائض وتحويله الى نقدية[1].

[1] أزمة السيولة تجبر الشركات على اكتشاف طرق جديدة للعمل ، مرجع سابق www.oclid.com.guest log.osp ص 3

المبحث الثالث : مساهمة وسائل الدفع الالكتروني من الحد من أزمة السيولة:

تبرز أهمية ومكانة وسائل الدفع الالكتروني في واقعنا اليومي يوما بعد يوم نظرا للتطورات الخالصة في جميع الميادين خصوصا ان بروز ما يسمى بالتجارة الالكترونية واكتساحها للمعاملات اليومية وتبوئها المكانة المرموقة في واقعنا الاقتصادي زاد من أهمية ومكانة ومساهمة وسائل الدفع الالكتروني في واقعنا المعاش ككل. ونظرا كون أزمة السيولة مرحلة يمر بها اقتصاد معين في فترة معينة قد تطول أو تقصر فكونها لصيقة أي أزمة السيولة بالاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية التي في زمن التجارة الالكترونية لا بد من ان تسهم فيها وسائل الدفع الالكتـروني في الحد من أزمـــة السيـولة بشـكل أو بآخر عند الافراط فيها (الافراط النقدي) أو الشح منها (نقص السيولة) سلبا أو إيجابا.

المطلب الأول : الأبعاد الإقتصادية لوسائل الدفع الإلكتروني:

لا بد من ان يؤثر ظهور وسائل الدفع الالكتروني على الاقتصاد بشكل عام والتجارة الالكترونية بشكل خاص خصوصا وان هذه الوسائل يتم تداولها الكترونيا وبالتالي من شأنها ان تحدث تغيرا في الواقع التجاري لا سيما في الأمور التالية :

1 / -عدم خضوع وسائل الدفع الإلكتروني للحدود:

يمكن تحويل النقود الالكترونية من أي مكان لآخر في العالم ، وفي أي زمان كان (طبعا مع اشتراط وجود التجهيزات المناسبة بين الأطراف)، وذلك لاعتماده على الانترنت او على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية.

2 / -تسهيل تسويق المنتجات عبر الانترنت:

باعتبار ان تسهيل الدفع من خلال الشبكة المفتوحة يعد عنصرا مكملا لتطور التجارة الالكترونية فان وسائل الدفع الالكترونية عبر شبكة الانترنت يسهل انطلاقة التجارة الالكترونية التي أحدثت تحولا هاما في قواعد لعبة المنافسة واستمرارية التواجد في السوق العالمية وبالمقابل فان عالم التجارة الالكترونية يفتح اسواقا جديدة

الكامل فجراء المدفوعات عبر أنظمة مفتوحة مثل شبكة الانترنت، فوسائل الدفع الالكترونية ذات البرمجيات مصممة لأن تكون الوسيلة الفضلى بالنسبة لهذه المدفوعات.

3 / -تخفيض نفقات البنك المركزي:

ويتجلى هذا التخفيض في طباعة النقود الورقية، كما ان مراقبة التزوير انتقلت الى الشركات المصدرة لهذه الطاقات بحيث اتسمت مسؤولية الحماية والمراقبة معه فضلا عن ذلك، استخدام هذه البطاقة يقلل من الشرى النقدي خارج النظام البنكي مما يعني ان السلطات تستطيع التحكم في المتغيرات النقدية. وقدرة البنوك التجارية على تقديم قروض أكبر وهو ما يعني كفاءة السياسة النقدية التوسعية.

المطلب الثاني : أهمية وسائل الدفع الالكتروني في الحد من أزمة السيولة :

في أزمة السيولة التي تتميز بالارتفاع المضطر لنسبة الطلب على النقود تعود أهمية انشاء أنظمة دفع الالكترونية في القطاع المالي والمصرفي الى إرساء أسس منظومة مصرفية ومالية الكترونية وطنية تتميز بالحداثة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات على المستوى العالمي. وتسهيل استعمال الوسائل الالكترونية في اجراء المدفوعات والتشجيع على استخدامها في النظام المالي والمصرفي بشكل خاص والنظام الاقتصادي بشكل عام والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي. وتعزيز دور البنك في إدارة وتحديد أنظمة الدفع والإشراف والرقابة عليها سعيا لتسير إجراءاتها وقواعدها، كذلك التنسيق مع وزارة المالية بهدف تطبيق أنظمة الدفع لديها ولدى الجهات الحكومية ذات العلاقة وإنشاء الإدارات اللازمة ضمن هيكلة البنك لمزاولة الأنشطة المالية والمصرفية في بيئة إلكترونية، والاشتراك في الهيئات والمؤسسات ذات الصلة بأنظمة الدفع ووضع نظام مقاصة آلي يلبي التطورات التقنية في النشاط المصرفي والمالي ويرفع كفاءته التشغيلية.

ان المعروض النقدي في الاقتصاد لا يقتصر على النقد فقط بل يتعداه الى جميع وسائل الدفع ولم يعد في الاقتصاد الحديث يستغنى عن التعاملات بالوسائل الحديثة للدفع مثل بطاقة الائتمان ، البطاقات الذكية والنقود الرقمية والتسهيلات البنكية وتخضع هذه الوسائل لتنظيم البنوك المركزية باعتبارها جزء من معروض النقود في الاقتصاد بقدر نجاعتها ودرجة سلامتها ومتانتها بقدر توفقها في تسير حسن لتسوية المعاملات من خلال الثقة في وسائل الدفع الموضوعة على ذمة المتعاملين الاقتصاديين وبما تؤمنه من استقرار نقدي ضامن لسلامة المعاملات المالية .

ان تشجيع التعامل بالنقد الالكتروني عبر الدفع من خلال الهاتف النقال أو اية وسيلة دفع الكترونية، سيقلل من التداول بالعملات الورقية والمعدنية. وهو ما من شأنه تحجيم مستويات التعامل بها على المدى البعيد وهذا بدوره يقلص الحاجة لطباعة الأوراق المالية والعملة المعدنية مما يوفر مصاريف باهظة على مؤسسة دار النقود. كما سيعود بالفائدة على البنوك التي ستدرك الانخفاض المتحقق على التكلفة الناتجة عن التعاملات النقدية إضافة الى التكلفة المترتبة على الاستثمار في أجهزة الموزع الآلي وصيانتها[1].

[1] محمد شايب: الدفع الالكتروني كآلية للحد من ازمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE سنة النشر 2017 ص220

خلاصة الفصل :

من خلال إستقرائنا لمباحث الفصل الثلاثة توج عملنا في هذا الفصل في :

في المبحث الأول درسنا ماهية وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية منها وتتبعنا أهم المراحل التي قطعتها التقليدية لتنقلب إلى وسائل دفع إلكترونية عصرية مبرزين أهم المشاكل التي تعترضها وآفاقها.

في المبحث الثاني مر بنا ماهية أزمة السيولة ومظاهرها وأنواعها وطرق الحد منها.

في المبحث الثالث إستعرضنا مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمة السيولة من خلال الأبعاد الإقتصادية لها وأهميتها في الحد من أزمة السيولة .

الفصل الثاني

الدراسات السابقة المتناولة للموضوع

الفصل الثاني : الدراسات السابقة المتناولة للموضوع:

تمهيد الفصل :

لعل أهم ما يميز موضوعنا هو توفر الدراسات في شقه المستقل والمتمثل في خدمة الدفع الإلكتروني سواء باللغة العربية أو الأجنبية باعتبار ان خدمة الدفع الإلكتروني من أهم ما يميز عملية الدفع في القرن الحالي وذلك لأن الظاهرة معاصرة وفي تطور مستمر وذات اقبال واسع واستعمال منقطع النظير في المجتمعات الراقية وإقبال واستعمال محتشم في العالم المتخلف فلذلك كانت محل اهتمام العام والخاص في العالمين المتقدم والمتخلف ولعل أهم ما يميزها في العالم المتخلف استغلال سلبياتها وانتشارها على نطاق واسع كالتزوير والانتحال والغش والاستعمال اللامشروع للتكنولوجيا بشتى أنواعها . علاوة على السرقة للبطاقات وأرقامها السرية وشتى أنواع الاستخدام السيء.

أما في العالم المتقدم ما يميز الاستخدام الواسع للتكنولوجيا وذلك راجع لاكتسابها ثقة المتعاملين بهذه المجتمعات لكن هذا لا يعني انعدام الاستخدام السيء لوسائل الدفع الالكترونية بهذه المجتمعات. أم ما يتعلق بالشق الثاني أزمة السيولة وسبل الحد منها فلقد كانت الظاهرة محل اهتمام العالم الاقتصادي كينز ونظريته حول " مصيدة السيولة " واهم ما يميز هذا الشق هو ندرة الدراسات الخاصة فيه باللغتين العربية والأجنبية.

سنقوم باستعراض الدراسات السابقة حسب تسلسلها الزمني من الاحدث الى الاقدم مع تبيان القيمة المضافة التي جاءت بها.

سنتناول في هذا الفصل مجمل الدراسات السابقة لموضوعنا بغية الإستفادة منها في الشق النظري والتطبيقي وتحليل النتائج المتوصل إليها مستعرضين ذلك من خلال :

- المبحث الأول : دراسات متعلقة بخدمة الدفع الإلكتروني (عربية وأجنبية).
- المبحث الثاني : الدراسات الخاصة بالسيولة وأزماتها (عربية وأجنبية).
- المبحث الثالث : موقع دراستنا من الدراسات السابقة .

المبحث الأول : دراسات متعلقة بخدمة الدفع الالكتروني (عربية وأجنبية):

جاءت الدراسات التي تطرقت الى خدمة الدفع الالكتروني حسب الترتيب الذي اوردناه سابقا كالآتي:

1. دراسة عبد العزيز صحراوي، وفايزة لعراف لعام 2020. تهدف الدراسة الى معرفة مدى اسهام وسائل الدفع الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا حيث توصلت الدراسة الى استخدام وسائل الدفع المعاصرة يسهم في تجنب الاحتكاك والطوابير داخل مكاتب البريد خاصة. ويشجع الناس على المكوث في المنازل بإجراء المعاملات عن بعد كدفع الفواتير وتحويل الأموال. ويقلل من خطر تداول العملات النقدية .[1]

2 ـ دراسة لعلاوي نواري و حماني عبد الرؤوف 2020 . تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية ومساهمة في تعزيز الشمول المالي والوقاية من تفشي جائحة كورونا والحفاظ على البروتوكول الصحي والتباعد الجسدي عن طريق إجراء العمليات المالية عن بعد وعدم الاضطرار إلى النقل إلى مكاتب البريد .

وتوصلت الدراسة إلى أن البطاقة الذهبية لبريد الجزائر تساهم فعلا في تعزيز الشمول المالي من خلال جلب زبائن جدد. نظرا لمزاياها المتعددة وسرعة الحصول عليها ، علاوة على ربط الشبكتين البريدية والبنكية ، كما تساهم في الوقاية من جائحة كورونا من خلال التباعد الجسدي ، وإجراء بعض العمليات من المنزل بدون احتكاك مع الغير[2] .

3. دراسة للعايب وليد 2018. وجاء هدف هذا البحث متمثل في تقييم نظام الدفع في الاقتصاد الجزائري ومقارنته بنظيره الأوروبي بغية الاستفادة من تجربة هذا الأخير في هذا المجال.

وتوصلت الدراسة الى ان هناك جملة من التحديات الداخلية والتي تمثل اهم أوجه القصور والضعف التي تميز البنوك الجزائرية والتي يجب مواجهتها والقضاء عليها، وتتمثل هذه التحديات في هذا المجال في

[1] دراسة عبد العزيز صحراوي و فايزة لعراف بعنوان فعالية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الوقاية من جائحة كورونا19 بطاقة الدفع الإلكتروني (الذهبية) لبريد الجزائر أنموذجا. المجلد 13 . مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 03 لعام 2020 جامعة محمد بوضياف المسيلة

[2] دراسة لعلاوي نواري وحماني عبد الرؤوف بعنوان مساهمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي والوقاية من جائحة كورونا بالجزائر البطاقة الذهبية أنموذجا مجلة المشكلة في الإقتصاد والقانون والتنمية المجلد 05 العدد 12 سنة 2020 جامعة يحي فارس –المدية–

التأخر الشديد في نظم المعلومات والدفع وضعف استخدام الصيرفة الالكترونية بالإضافة الى ضعف التأهيل البشري.[1]

4 ــ دراسة سمية عبابسة ديسمبر 2016. من خلال هذه الورقة البحثية تم تسليط الضوء على وسائل الدفع الالكتروني في البنوك الجزائرية وآفاقها المستقبلية التي لجأت اليها البنوك من اجل تحسين أداءها تجاه عملائها بغية الوصول الى أسواق جديدة وجني عملاء جدد نتيجة للمزايا التي تحققها هذه الوسائل.[2]

5 ــ مذكرة لوصيف عمار لعام 2009/2008 . تهدف الدراسة إلى محاولة تطوير نظام المدفوعات الجزائري الحالي للوفاء بمتطلبات العملاء وذلك في ظل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.[3]

6 ـ دراسة Yasmin pirez and roul morales بعنوان :

[4] The role of payment systemes and Services in fima a al in clusion 2016

حيث اعتمدت هذه الدراسة على المعلومات التي قدمتها البنوك المركزية في المنطقة في مسح دور أنظمة المدفوعات والخدمات في الشمول المالي في أمريكا اللاتينية حيث أجريت هذه الدراسة خلال النصف الاول من سنة 2015 تضمنت مجموعة من 30 سؤالا مجمعة في أقسام ، ومن بين الصعوبات التي واجهتها في هذا المسح تنوع وجهات النظر حول الموضوعات التي كان على البنوك المركزية إبداء الرأي بشأنها وتوصلت هذه الدراسة أنه على الرغم من وجود مستو عال من التجانس بين أنظمة الدفع إلا أن هناك درجة كبيرة من التنوع وقابلية

[1] لعايب وليد مقال بعنوان تقييم تجربة نظام الدفع الإلكتروني مجلة أبحاث ودراسات التنمية المجلد 04 العدد 02 جوان 2018 – جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج

[2] سمية عبابسة دراسة بعنوان وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية مجلة العلوم الإنسانية العدد 06 ديسمبر 2016 جامعة ام البواقي الجزائر

[3] لوصيف عمار مذكرة ماجيستير بعنوان إستراتيجية نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية الموسم 2009/2008 جامعة منتوري – قسنطينة–

[4] مقال في مجلة بعنوان : The role of payment systemes and services in fima a al in clusion 2016

7 ـ دراسة Fairence scialon et Michel aglietta 2002 /Les risques de la monnaie électronique[1] حيث تهدف هذه الدراسة الى تحديد أهم النقاشات التي تثيرها التطورات ألاقتصادية، وتأثير انتقال المعلومات والاتصالات الحديثة على هيكلة وتشغيل وتنظيم الاقتصاد. ومن أهم نتائج هذه الدراسة :

_ النقود الالكترونية ستؤثر بشكل عميق على تنظيم المدفوعات التي يتم بناؤها تدريجيا على أساس النقود المصرفية.

_ جميع أدوات الدفع قابلة للتحويل إلى بعضها البعض.

_ ستؤدي النقود الالكترونية إلى تقدم كبير على الطريقة لتسوية معاملات الصرف الاجنبي.

المبحث الثاني : الدراسات الخاصة بالسيولة وأزماتها (عربية وأجنبية) :

جاءت الدراسة التي تطرقت الي السيولة وأزماتها على النحو التالي:

1 ـ دراسة محمد شايب ديسمبر2017. تهدف الدراسة الى البحث في الحلول وكيفية التخفيف من حدة أزمة السيولة المتكررة وظاهرة الاكتناز خصوصا في ظل تراجع إيرادات الخزينة جراء استمرارها تهاوي أسعار النفط، وهو ما شكل صدمة للاقتصاد من الصعب التعامل معها أو الخروج منها بأقل الاضرار.[2]

2 ـ موضوع حوار " أزمة السيولة تجبر الشركات على اكتشاف طرق جديدة للعمل حيث تطرق الى أنواع أزمات السيولة – والتجارة الدولية والحلول التقليدية لإزمات السيولة على المستوى الجزئي أو الكلي لاقتصاد.مأخوذة من كتاب أنس ميور" إدارة السيولة في الشركات" تعرض فيه لازمات السيولة والمخاطر والمشكلات الناجمة عنها.[3]

3 ـ دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي.

---

[1]Fairence scialon et Michel aglietta / Les risques de la monnaie électronique 2002/2 n° 14 . Article disponible en line Adresse : http/www corn.info rawel. Économe politique

[2] محمد شايب بحث بعنوان الدفع الالكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري من مجلة اقتصاديات المال والأعمال (JFBE) جامعة سطيف –ديسمبر 2017

[3] موقع أراء ومشاركات أكواليد - www.oclid.com.gustlog.osp حوار بعنوان أزمة السيولة تجبر الشركات على إكتشاف طرق جديدة للعمل .

يهدف هذا البحث الى تحليل مخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي وتحديد مدى تأثيره على كفاية رأس المال وتقديم دراسة في مصرف الرافدين تطبيقية وانتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.[1]

4 ـ دراسة Cristian schulz فبراير 2011[2] بعنوان Liquidity requirements and payment delays participont type dependent preferences والتي تهدف الى تقديم تحليلا للمفاضلات بين المشاركين في مختلف الانواع بين تأخير الدفع ومتطلبات السيولة على أساس البيانات تم انشاؤها صناعيا، حيث تم وصف ومعايرة انشاء مجموعة بيانات المعاملات البسيطة باستخدام RTGS التركيبة لنظام معلمات العالم الحقيقي وتوصلت هذه الدراسة الى :

زيادة السيولة في النظام سيقلل من تأخيرات السداد وبالتالي مخاطر السيولة والائتمان .

المبحث الثالث : موقع دراستنا من الدراسات السابقة:

جاءت دراستنا في هذا الباب: " فعالية خدمة الدفع الالكتروني في الحد من أزمة السيولة" لمعرفة مدى مساهمة خدمات الدفع الالكتروني بجميع الاليات المستخدمة فيها وجميع أنواعها في الحد او التقليل من المشاكل بل التخفيف مما ينجم عن أزمة السيولة من متاعب في الاقتصاد الوطني الكلي وفي الاقتصاد الجزئي على مستوى المؤسسات. دونما اقل من اسهامها من التقليل من الإصابة بجائحة كورونا كوفيد 19 خصوصا ما يتعلق بالتطور المذهل واللافت للانتباه فيها.

وتحديدا الأهداف في دراستنا تجلت بوضوح في:

*–معرفة مساهمة وسائل الدفع الالكتروني في الحد من أزمة السيولة.

*–الابعاد الاقتصادية لنظام الدفع الالكتروني.

*–أهمية وسائل الدفع الالكتروني في الحد من أزمات السيولة.

---

[1] نضال رؤوف أحمد دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي. دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين للمحاسب القانوني جامعة بغداد – مجلة كلية العلوم الاقتصادية بغداد العدد 36 سنة 2013

[2] Cristian schulz .Liquidity requirements and payment delays participont type dependent preferences . European central Bank . n° 1291 / February 2011

حاولنا جاهدين من خلال دراستنا التقرب من الواقع المعاش (أزمة السيولة بالجزائر) آخذين كعينة بريد الجزائر نظرا لموقعه من المؤسسات المالية الجزائرية. وكيف عملت هذه المؤسسة في الحد من أزمة السيولة والتدابير المتخذة بهذا الشأن خصوصا ما تعلق بخدمة الدفع الالكتروني بها(البطاقة الذهبية. عملية تسديد الفواتير) وجميع التدابير المتخذة على مستواها للحيلولة دون تفاقم أزمة السيولة على المستوى الوطني.

خلاصة الفصل

تم التطرق من خلال المبحث الأول إلى أهم الدراسات المتعلقة بآلية الدفع الإلكتروني مستعرضين أبرزها وأهم الأهداف التي تهدف إليها .

أما المبحث الثاني فتطرق إلى أهم الدراسات المتعلقة بالسيولة وأزماتها وكيفية معالجتها باللغتين العربية والأجنبية.

أما المبحث الثالث والأخير فجاء تتويجا إلى ما تضيفه دراستنا من قيمة مضافة من خلال التوفيق بين آلية الدفع الإلكتروني ومدى مساهمتها في حل أو التخفيف من أزمة السيولة التي تعيشها الجزائر.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية :

فعالية وسائل الدفع الإلكتروني للحد من أزمة السيولة – بريد الجزائر –

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية :

فعالية وسائل الدفع الالكترونية للحد من أزمة السيولة – بريد الجزائر –

تمهيد الفصل :

مع التطور الحاصل في شتى الميادين في ظل الثورة التكنولوجية العارمة والذي مس جميع جوانب الحياة بما فيها وسائل الدفع الالكتروني المستعملة في تسوية المعاملات ، فبدلا ما كانت تقليدية أضحت الكترونية . وشمل هذا مؤسسة بريد الجزائر باعتبارها أحد أهم المؤسسات المالية الفاعلة في الجزائر، وتحديدا لها مكانة هامة في الاقتصاد الوطني .

فنظرا لمكانة مؤسسة بريد الجزائر في الاقتصاد الوطني وولوجها عالم الدفع الالكتروني ومختلف الخدمات الالكترونية الرقمية خصوصا ما تعلق بالدفع وإسهاماتها في التخفيف من حدة أزمة السيولة على المستوى الوطني ومما زاد الامر تعقيدا هو تزامن حدة أزمة السيولة مع الازمة الصحية المتعلقة بكوفيد 19 فاتخذت مؤسسة بريد الجزائر إجراءات للحيلولة دون تفاقم الازمتين على التوالي . فما مدى فعالية هذه الاجراءات المتخذة .

وسنتطرق في هذا الفصل الخاص بالدراسة الميدانية إلى المباحث التالية :

ـ المبحث الأول : بريد الجزائر بين الأمس واليوم.

ـ المبحث الثاني : خدمات الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر.

ـ المبحث الثالث : فعالية خدمة الدفع الإلكتروني للحد من أزمة السيولة بريد الجزائر أنموذجا.

المبحث الأول : بريد الجزائر من الأمس إلى اليوم :

إن المتتبع لتاريخ مؤسسة بريد الجزائر يجد أنها تأسست سنة 1962 منبثقة عن مؤسسة فرنسية تبعا لموروث الاستعمار الفرنسي مكلفة بخدمة المدينة الكبيرة آنذاك .

نوع هذه الشركة هو أنها شركة عمومية أو ذات طابع عمومي

شكلها القانوني هي مؤسسة صناعية وتجارية عامة .

مقرها الرئيسي: حي الاعمال 16024 باب الزوار – الجزائر العاصمة –

موقعها على الويب : WWW.POSTE.DZ

المنظومة الاقتصادية :

الصناعة : مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية ، خدمات بريدية ومالية ، توزيع البريد والخدمات المالية

مناطق الخدمة : جميع انحاء الجمهورية الجزائرية

أهم الشخصيات : مالكها : الجزائر

وأهم شخصياتها : عبد الكريم دحماني الرئيس المدير العام[1]

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن مؤسسة بريد الجزائر:

[1] موقع ويكيبيديا بريد الجزائر www.arwikipedia.org/wiki بتاريخ 2021/04/15

شرعت فرنسا في بناء قصر البريد المركزي سنة 1910 وأكملته سنة 1913 وأطلقت عليه آنذاك تسمية " البريد الجديد " قبل أن تغيرها الجزائر المستقلة الى البريد المركزي بعد استعادة سيادتها في 1962. أثناء الاستعمار الفرنسي تمثل الدور المنوط بالبريد في الحفاظ على العلاقات والاتصالات مع المدينة الكبيرة من خلال استلام الحوالات والصكوك البريدية إدارة الاشتراكات بالصحف واليوميات ، بيع طوابع البريد ، ايداع الاموال بصندوق التوفير ، دفع المعاشات وأيضا دفع رواتب العاملين بالإدارات العمومية والبلدية والمعلمين . وكان البريد في الحقبة الاستعمارية يعرف بتسمية (PTT) تسمية الى الأحرف الثلاثة الأولى من الكلمات الفرنسية التالية : البريد ، التلغراف والهاتف .وهي التسمية التي أستمر اعتمادها بعد الاستقلال.

في سنة 1962 وبعد ترحيل أغلب حمال البريد من الأقدام السوداء وسكان المدينة الكبيرة تم تسجيل شعور وفراغ فيما يتعلق بإدارة وتسيير مصالح البريد ببلادنا ، الشيء الذي دفع بمجموعة من العمال الجزائريين الى بذل قصارى جهدهم ورفع التحدي حيث تمكنوا من ضمان استمرارية الخدمات على مستوى ما يفوق 800 مكتب بريدي . وجاء إصدار أول طابع بريدي للجمهورية الجزائرية كرمز من رموز السيادة الوطنية بتاريخ الفاتح نوفمبر 1962 ، ليؤرخ لفحة جديدة من صفحات السجل التاريخي للجزائر.

بتاريخ 14 جانفي 2002 وعقب الاصلاحات التي شهدها قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية يأ سس بريد الجزائر بموجب المرسوم رقم 02/43 كمؤسسى مكلفة بمهمة رئيسية تتمثل في ضمان الخدمة العمومية وفق محورين إثنين هما الخدمات البريدية (خدمة البريد والطرود – خدمة البريد السريع والطوابع الجبائية) والخدمات المالية البريدية (خدمة الحسابات البريدية الجارية – خدمة حسابات التوفير والاحتياط – خدمة الحوالات النقدية عبر الشبابيك الآلية وخدمة التحويل الالكتروني للأموال) [1] .

المطلب الثاني : تقديم مؤسسة بريد الجزائر وهيكلها التنظيمي :

[1] موقع بريد الجزائر من ويكيبيديا www.arwikipedia.org/wiki . مرجع سابق

1-1- **اللوغو**[1]: أنصب الاهتمام على الالوان فالأصفر الفاتح كلون للتذكير وجلب الانتباه ولون أزرق داكن كدلالة على خاصية الاعلام . يتشكل اللوغو من قسمين ، قسم بالرسم الكاليغرافي يسمح بقراءة الحرف "ب " والحرف "ج " كدلالة على بريد الجزائر موجودان في وضعية متناظرة تشرح طرق النقل المستعملة (الجو – البر – البحر) وقسم باللون الأزرق يدل على اسم المؤسسة باللغة العربية وباللغة اللاتينية.أما التوقيع وهي الجملة المقروءة التي تصاحب العروض الإشهارية فقد اختارت المؤسسة التعهد بالتواجد بالقرب من الزبائن وفي كل مكان من خلال الجملة التالية :« Pour être prés de vous nous engagerons à être partout »

1-2- **الاطار القانوني لها**[2]: الى غاية سنة 2000 كانت مؤسسة بريد الجزائر تسير وفق أحكام الأمر رقم 89/75 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمتضمن قانون البريد والمواصلات الذي يجعل من قطاع البريد والمواصلات مؤسسة واحدة تتمتع بميزانية ملحقة يخضع تنفيذها الى قواعد المحاسبة العمومية وتتمتع ايضا في استغلالها لمختلف نشاطات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الة مزايا نظام الاحتكار وفق المادة 01 والمادة 39 على التوالي من ذات القانون .

تماشيا مع التوجه الجديد في السياسة الاقتصادية للبلاد من اقتصاد موجه الى اقتصاد حر وبسبب تغير الظروف الاقتصادية والسياسية العامة الداخلية والعالمية ونتيجة ايضا للتطور التكنولوجي لا سيما في ميدان الإتصال كان حتما على قطاع البريد والمواصلات ان يساير هذه التحولات ، فترجمت هذه النقلة بصدور قانون رقم 03/2000 بتاريخ 05 أوت 2000 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والذي يهدف الى :

[1] وهاب محمد مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية والتسيير بعنوان " تقييم صورة المؤسسة وأثرها على سلوك المستهلك " دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر جامعة الجزائر– الموسم 2006/2005 ص 101

[2] المرجع السابق ص 101

ـ تطوير وتقديم خدمات البريد والمواصلات بمواصفات نوعية في ظروف موضوعية وفي مناخ تنافسي مع ضمان المصلحة العامة .

ـ تحديد الشروط العامة للاستغلال في الميادين المتعلقة بالبريد والمواصلات من طرف المتعاملين .

ـ تحديد إطار وكيفية ضبط النشاطات ذات الصلة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

ـ تحويل على التوالي نشاط استغلال البريد والمواصلات التي تمارسها وزارة البريد والمواصلات الى مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وتجاري للبريد (EPIC) والى متعامل للمواصلات السلكية واللاسلكية وفق التشريع المعمول به .

2/ **الهيكل التنظيمي لمؤسسة بريد الجزائر:**[1]

كمؤسسة تجارية يمكن لمؤسسة بريد الجزائر أن تقوم بتحسين أدائها من خلال تحسين هياكلها لتستجيب الى مهامها كمؤسسة تجارية تهدف الى تعظيم الارباح ولتستجيب الى أهدافها كمؤسسة عمومية تسعى إلى تقديم خدمة عمومية . بنت المؤسسة هياكلها على ثلاثة سنوات .

1_ المديرية العامة والهياكل المركزية وتسهر على الاشراف العام وتسيير المؤسسة على المستوى المركزي .

2_ المديريات الاقليمية وتسهر على التسيير على مستوى جهوي .

3_الوحدات الولائية وتطلع بمهام الاستغلال على المستوى الولائي.

4_ فرع البريد السريع في طريق الانشاء.

1/2- **الهياكل المركزية :**

[1] وهاب محمد – مرجع سابق ص 103

1/2-1 – **المديرية العامة** : يرأسها مدير عام يسهر على تنفيذ توجيهات وقرارات مجلس الإدارة ، معين بمرسوم ، يحوز المدير العام على كامل السلطات على المستوى الوطني ليقوم بالإدارة والتسيير الاداري ، التقني والمالي للمؤسسة حيث يقوم بـ:

ـ إعداد واقتراح التنظيم العام للمؤسسة على مجلس الإدارة للموافقة ليرفع الى الوزارة.

ـ ممارسة السلطة السلمية على كل موظفي المؤسسة .

ـ إمضاء العقود وإجراء الصفقات والمعاهدات والاتفاقيات في إطار القوانين والإجراءات التنظيمية السارية

ـ فتح حسابات لصالح المؤسسة ، وتشغيلها على مستوى مركز الصكوك البريدية وعلى مستوى المؤسسات البنكية .

ـ يمثل المؤسسة في النزاعات امام القضاء.

ـ يسهر على احترام التنظيم الداخلي للمؤسسة .

ـ يمكن أن يفوض بعض السلطات الى مساعديه .

ـ يقوم بإعداد الميزانية ، جدول النتائج ، الكشف السنوي الخاص بحقوق وديون المؤسسة .

ـ يقترح على مجلس الادارة : البرامج العامة للاستغلال ، ـ المشاريع والمخططات ، ـ البرامج الاستثمارية ،

ـ الميزانية التقديرية ، ـ استعمالات وتوزيع النتائج ، ـ رزنامة التوظيف ونظام الاجور ، ـ مشاريع توسيع النشاط .

2/2-1 – **الهياكل المركزية** : وتنقسم ألى قسمين ، مديريات مكلفة بالبحث والدراسات ومديريات مركزية مكلفة بالإشراف والتنفيذ (أنظر الشكل 1-1) .

أ / – **مديريات الدراسات** :

أ / 1– **مديرية الدراسات لتحسين النوعية** : ويتمثل الهدف الرئيسي في توفير خدمة ذات نوعية ألى الزبون ، ولبلوغ ذلك فإن هذه المديرية مكلفة بـ :

ـ إيجاد نظام لتقييم مستوى الأداء نوعية الخدمة وتقييم مستوى رضا الزبائن .

ـ إجراء مختلف التحقيقات الميدانية حول نوعية الخدمات المقدمة بالتعاون مع كل هياكلها .

ـ تعداد مختلف الخدمات المقدمة من قبل المؤسسة .

ـ تعداد وسائل القياس المستعملة على المستوى العالمي ، استعمالها وتحديد الفرو قات في مجال نوعية الخدمة المقدمة .

ـ تحديد مستوى النوعية المقبول خاص ببريد الجزائر في ميدان : ـ زمن توجيه بريد الرسائل (أمنها – أداءها – سرعتها) ، ـ التخفيض من زمن تنفيذ العمليات على مستوى المكاتب البريدية والمراكز المالية ، ـ تحسين مستوى الاستقبال.

أ / 2– **مديرية الدراسات الاستراتيجية التخطيط والتنظيم** : تعمل هذه المديرية على ترجمة إستراتيجية المؤسسة بتحديد محاور التنمية وتحضير مشاريع مخططات التنمية وتقوم بتسيير عقود النجاعة والعمل على تطبيق الاجراءات التنظيمية بالتعاون مع الهياكل المعنية وعليه فإن هذه المديرية مكلفة بما يلي :

ـ تحديد محاور التنمية وتحضير مشاريع مخططا التنمية والسهر على تحقيقها.

ـ المتابعة المادية والمالية للمشاريع الاستثمارية .

ـ إعداد وتوزيع الوثائق التلخيصية المتعلقة بنشاطات المؤسسة .

ـ العمل على إحداث بنك للمعطيات الاحصائية .

ـ إجراء الدراسات بخصوص امكانية انشاء فروع جديدة .

ـ إسناد ومساعدة مختلف الهياكل في تنفيذ الاجراءات التنظيمية المبتغاة .

فيما يلي الهيكل التنظيمي لبريد الجزائر حسب :

أ – على المستوى المركزي (شكل 1–1)

ب – الهيكل التنظيمي لمؤسسة بريد الجزائر على المستوى الوحدة الولائية للبريد (شكل 1–2)

الهيكل التنظيمي لمؤسسة بريد الجزائر على المستوى المركزي (الشكل 1-1)

المصدر : تنظيم مؤسسة بريد الجزائر وثيقة إدارية

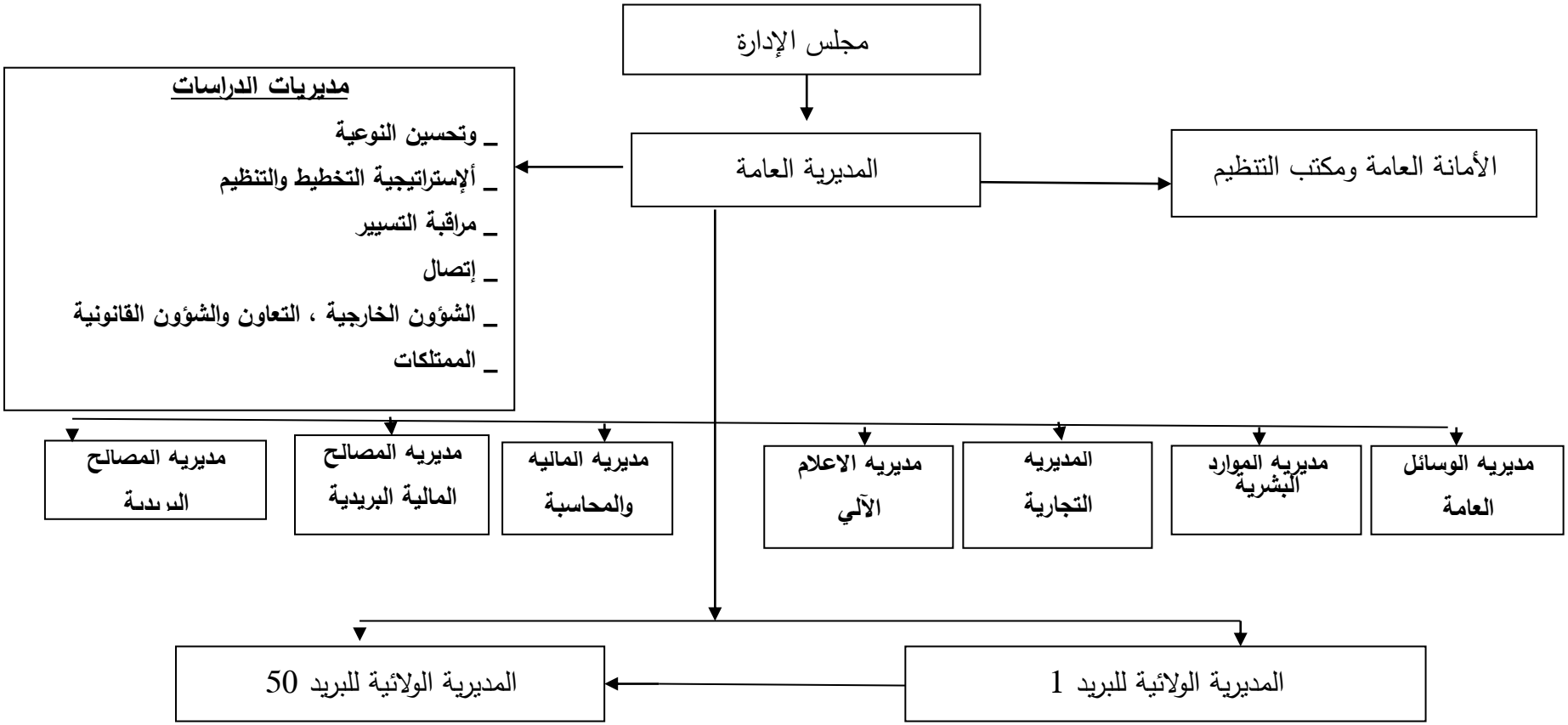

الهيكل التنظيمي للوحدة الولائية للبريد (الشكل 1-2)

المصدر : تنظيم مؤسسة بريد الجزائر وثيقة إدارية

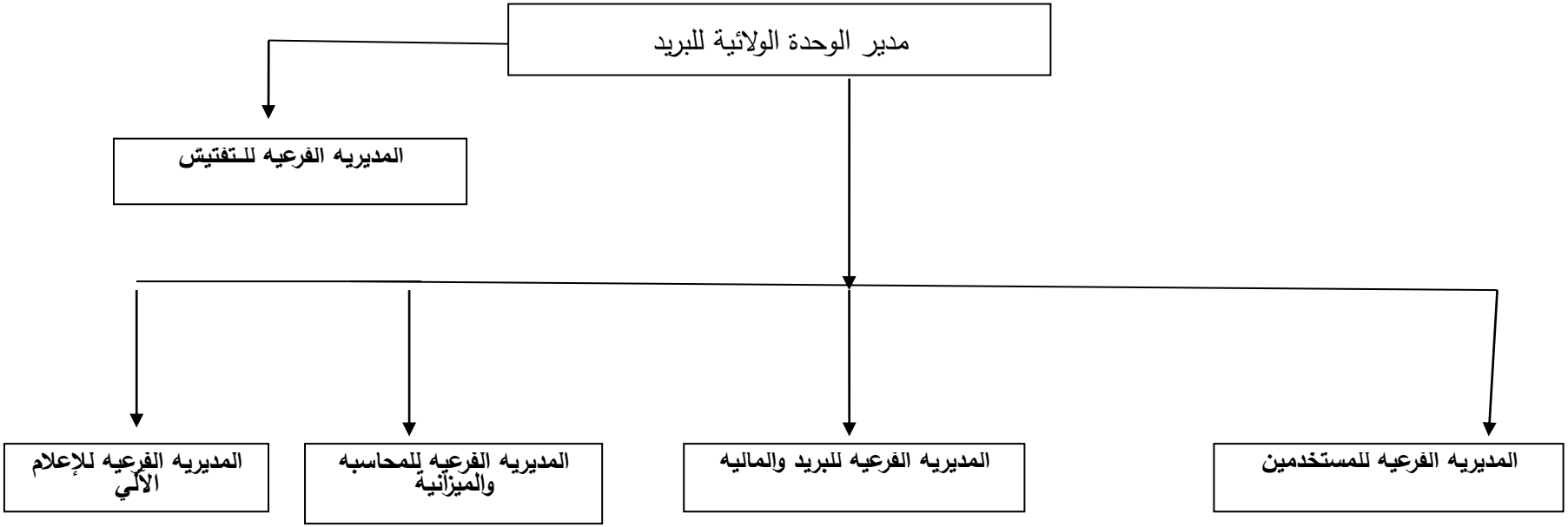

المطلب الثالث : مهام مؤسسة بريد الجزائر :

مهام بريد الجزائر[1] _: إن الاطار القانوني لها كمؤسسة عمومية وكمؤسسة تجارية واقتصادية يؤدي الى اضطلاعها بالعديد من المهام التي تظهر في بعض الاحيان متناقضة أو على الأقل صعبة التحقيق.

ـ فباعتبارها خدمة عمومية: تفرض على المؤسسة توفير للمجتمع أحسن الخدمات بأقل التكاليف لتسمح لكل شرائح المجتمع الاستفادة منها.

ـ وباعتبارها مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري يجب أن تعمل على تخطيط وترقية تنميتها وتقليص تكاليفها والعمل على الحصول على نتائج إيجابية لمتابعة تطورها .

ـ وباعتبارها مؤسسة ذات طابع اقتصادي لها دور حيوي في التنمية الشاملة يجب أن تلعب دورا محركا للاقتصاد الوطني من خلال مضاعفة الجهود في مجال البحث والاستمرار لتوفير الشروط الضرورية لباقي القطاعات لتحقيق الإقلاع الاقتصادي الشامل .

مهام هذه المؤسسة إذن تبدو متعددة والتوفيق بها يبدوا ايضا امرا صعبا لكن كل منها يحمل التزامات واجبة الأداء فالاضطلاع بها يمثل أهم الانشغالات . أما عن موضوع هذه المهام فيمكن تلخيصها فيما يلي :

ـ استغلال كل النشاطات المدرجة تحت نظام التخصيص أو الحصر حسب المادة 63 من قانون 03/2003 بخصوص بريد الرسائل بكل أشكاله في النظام الداخلي وفي كل علاقاتها مع الخارج .

ـ القيام بكل النشاطات الملحقة والتي لها علاقة بالنشاط الرئيسي سواء تعلق الأمر بالنشاطات المرتبة ببريد الرسائل، الطرود البريدية، الامدادات والمصالح المالية البريدية، بما في ذلك مصلحة التوفير.

ـ القيام بكل النشاطات الموكلة اليها لصالح الخزينة العمومية .

ـ إنشاء وخلق هيئات وهياكل تتماشى مع نشاطاتها وأهدافها على مستوى كل التراب الوطني مع توفير كل الوسائل الضرورية لتأمين الاستغلال وصيانة كل الهياكل القاعدية الموجودة تحت تصرفها.

ـ الصياغة والإشراف على السياسة التجارية تماشيا مع عقد النجاعة المصادق عليه بقرار من الوزير المكلف بالبريد .

[1] تقييم صورة المؤسسة وأثرها على سلوك المستهلك – دراسة حالة بريد الجزائر– مرجع سابق ص 103

ـ الإشراف على تنفيذ سياسة الخدمة الدولية في إطار السياسة القطاعية في إطار التنظيمات الجاري بها العمل وفق دفتر الاعباء الممضي مع سلطة الضبط للبريد والمواصلات.

المبحث الثاني : خدمات الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر :

مع بزوغ فجر الالفية الجديدة وإشراقة شمس القرن الحادي والعشرين كانت العملية العكسية لكتاب شمس العرب سطع على الغرب بل كانت شمس الغرب تطلع أو تسطع على العرب ، فنظرا للتطور الحاصل في الغرب في جميع نواحي الحياة بما فيها النقدية خاصة عمليات الدفع الالكتروني واستعماله في شتى نواحي الحياة ، عملت الجزائر على استنساخ تجربة الدولة الغربية اقصد هنا الاوروبية شمالا والولايات المتحدة وسائر الدول المتقدمة، على نقل خدمات الدفع الالكتروني الى البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية وكان بريد الجزائر احد تلك المؤسسات الاقتصادية المستفيدة من تلك التجارب الرائدة في الغرب.

ولقد كان التفكير جار من نهاية القرن العشرين وذلك من خلال استحداث مؤسسة (SATIM) والتي وضعت خصيصا لهذا الغرض وهو ولوج وتسيير عمليات الدفع الالكتروني بالجزائر .

المطلب الأول : صور خدمات الدفع الالكتروني في بريد الجزائر :

لقد لجأت الجزائر في إطار تحدياتها لجهاز المصرفي إلى إنشاء شركة أطلقت عليها تسمية الشركة النقدية للعلاقات التلقائية مابين البنوك SATIM وهي تتكفل بتطوير المعاملات البنكية من خلال تحديد وسائل الدفع وتتمثل أهم إنجازاتها في :

التعريف الشركة [1] : هي شركة ذات أسهم تأسست سنة 1995 بمساهمة ثمانية بنوك جزائرية متمثلة في :

ـ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

ـ البنك الوطني الجزائري BNA

ـ بنك الجزائر الخارجي BEA

ـ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطCNEP

ـ القرض الشعبي الجزائري CPA

[1] سمية عبابسة – مرجع سابق – ص 350

ـ بنك البركة الجزائري EL BARAKA

ـ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA

ـ بنك التنمية المحلية BDL

رأسمالها 1.271.000.000 دج تضم هذه الشركة ثمانية بنوك عمومية وخاصة إضافة الى مؤسسة بريد الجزائر Algerie post . من بين هذه البنوك الخاصة بنك خليج الجزائر، ترست بنك الجزائر، سوسيتي جنرال الجزائر، باريباس وقد أنشأت هذه الشركة أساسا للقيام بجملة من المهام من بينها :

ـ العمل على تحديد وسائل الدفع الالكتروني .

ـ وضع إدارة البنية التقنية والتنظيمية التي تضمن التوافق بين مستخدمي الشبكة النقدية الالكترونية في الجزائر.

ـ المشاركة في وضع القوانين البنكية لتسيير المنتجات الالكترونية.

ـ مرافقة البنوك في تطوير المنتجات الالكترونية .

ـ تخصيص الشيكات العادية والبطاقات البنكية بما يضمن سرية وخصوصية كل منها من خلال رمز سري.

ـ التحكم في كافة الاجراءات التي تتضمن التوظيف الجيد لنظام الدفع الالكتروني بمكوناته.

ـ التحكم في التكنولوجيات ،آلية الإجراءات، سرعة المعاملات، تخفيض التكاليف.

من أهم إنجازات الشركة SATIM إرساء الشبكة النقدية المشتركة (RMI) في عام 1996، التي تتضمن حظيرة الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB التي تتوزع على كامل شبكة الوكالات البنكية والبريدية من خلال خطوط الربط X_{25} شبكة ارسال المعطيات DZ-PAC .

1/- **البطاقة الذهبية**[1] : هي بطاقة ذكية مغناطيسية جديدة تسمى بالفرنسية Carte Edahabia . صدرت في سنة 2017 وهي بطاقة ائتمان تسمح بالعديد من الخدمات الاضافية عن البطاقة التقليدية القديمة، وهذه البطاقة ستكون الاكثر شعبية بين الجزائريين وستعطي دفعا قويا لخدمة الدفع الالكتروني بالجزائر.

[1] موقع بريد الجزائر –ويكيبيديا – مرجع سابق https://ar.wikipedia.org/wiki/

تتيح هذه البطاقة التي تعمل بنظام (EMV) لحامليها زيادة على إجراء مختلف عمليات السحب ودفع الاموال على حساباتهم عبر الانترنت ، تسديد الفواتير الاستهلاكية الخاصة بالكهرباء والغاز والماء والهاتف الثابت، الانترنت.

ستشمل خدمة الدفع الالكتروني لبريد الجزائر مستقبلا على خدمة دفع الوقود بعد تحميل تطبيق نفطال وشراء تذاكر الطائرات وستشرع بريد الجزائر قريبا في عملية تركيب أجهزة TPE للدفع الالكتروني عبر مختلف المساحات التجارية في كل الولايات. خاصة تلك المتواجدة في المدن الكبرى، وهي التي ستشهد تركيب 50 الف جهاز TPE في المرحلة الاولى، والتي ستخص الشركات العمومية والخاصة والفضاءات التجارية فيما ستعقبها عمليات أخرى لتعميم التقنية أكثر.

كما يمكن لحاملي البطاقة استخراج الاموال عبر الموزع الآلي GAB البنكية والشبابيك داخل المكاتب البريدية الجزائرية.

جهاز الدفع الالكتروني

TPE

تعريف جهاز الدفع الالكتروني TPE: هو أحد وسائل الدفع الالكتروني التي تمكن التاجر من تقاضي ثمن المبيعات باستخدام البطاقة البنكية CIB ذهبية كانت أو كلاسيكية 24/24 سا وعلى مدار الأسبوع.

فوائد الجهاز :

- العمليات مضمونة
- فتح فرص لمضاعفة رقم الأعمال من خلال استقطاب حاملي بطاقات CIB عموما يتم شراء عداد أكثر من السلع حين يكون الزبون حائزا على البطاقة .
- يمثل وسيلة تميز التاجر عن غيره في ظل المنافسة.
- يمكن التاجر من تجنب الأوراق النقدية المزورة.
- تخفيض المدة اللازمة لصب الارباح من حساب التاجر من خلال التحويل المباشر.
- استخدام البطاقة للدفع مجاني معفى من أي تكاليف .
- الدفع بالبطاقة يسمح بالشراء بما يفوق السيولة المتوفرة.
- تجنب المخاطر المتعلقة بحيازة الأموال (السرقة، الضياع).

- توفر الخدمة على مدار الأسبوع 24/24 سا و 7/7 .
- الدفع بالبطاقة مؤمن ومضمون.

كيفية الحصول عى جهاز TPE: يتم استلام جهاز TPE على مستوى بريد الجزائر لكل ولاية بعد استيفاء الملف الآتي (03 نسخ):

- نسخة من السجل التجاري .
- نسخة من بطاقة التعريف .
- نسخة من رقم التعريف الإحصائي NIS .
- نسخة من رقم التخريف الجبائي NIF .

إحصائيات جهاز الدفع الإلكتروني (TPE) بالولاية إلى غاية نهاية الثلاثي الأول من سنة 2021.(جدول رقم 02)

البيانات	عدد الأجهزة	الملاحظة	
مراكز البريد	**82 جهاز**		
التجار	**132 جهاز**		
المؤسسات	**13 جهاز**	**البريد السريع OMS**	**01 جهاز**
		شركة الطاسيلي	**01 جهاز**
		موبيليس	**03 جهاز**
		الوكالة التجارية لإتصالات الجزائر Actel	**08 جهاز**

جدول عدد الأجهزة الموزعة بالسنوات (TPE)

جدول رقم 03

البيان / السنوات	2018	2019	2020	2021 (الثلاثي الأول)
مراكز البريد	-	**13**	**11**	**58**
التجار	-	**01**	**38**	**93**
المؤسسات	-	**13**	-	-

المصدر: من إعداد الطلبة إعتماد على وثيقة إدارية لبريد الجزائر

تحليل الجدول :

من خلال الجدول رقم 03 يتضح لنا أن مصالح بريد الجزائر شرعت منذ نهاية سنة 2018 في وضع الترتيبات الخاصة بجهاز الدفع الإلكتروني (TPE) بالولاية من أجل الشروع في تسليمه للزبائن فعليا مع مطلع سنة 2019 حيث سلمت في هذا العام 13 جهاز لمراكز البريد و جهاز واحد للتجار و 13 عشر مؤسسة إقتصادية ما يشكل مجموع 27 جهاز، في حين أرتفع العدد في سنة 2020 لمتطلبات الأزمة ومحاربتها (السيولة وكوفيد) إلى 49 جهازا موزعة بين 11 جهاز لمراكز البريد و 38 جهازا للتجار، ليبلغ أوجه في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2021 بمجموع 151 جهازا موزعة بين 58 جهاز لمراكز البريد و 93 جهازا للتجار، حيث سجلنا الأقبال المحتشم للتجار في سنة 2019 باعتبار أن الجهاز كان يباع من قبل مصالح البريد بمبلغ (50.000.00دج) ثم أرتفع العدد في 2020 و2021 نظرا لمجانيته من طرف المصالح المختصة. ونلاحظ إستقرار عدد الأجهزة لدى المؤسسات منذ 2019 وذلك لقلة إستعماله من طرف زبائن هذه المؤسسات، ونلاحظ كذلك أنه بنهاية الثلاثي الأول من 2021 تم تعميمه على مستوى مراكز البريد المنتشرة عبر الولاية.

2/- **التشغيل الفعلي لخدمة الدفع الالكتروني عبر شبكة الأنترنت** [1] :

في أكتوبر 2016 تم إطلاق هذه الخدمة لزبائنها على غرار البنوك العمومية والخاصة واتصالات الجزائر وموبيليس والخطوط الجوية الجزائرية وشركة المياه والتطهير للجزائر، سيال، وجيزي، واوريدو، وأمانة للتأمين وتسمح هذه الخدمة الالكترونية التي توفر بصفة متتالية مجموعة ثانية من المؤسسات للزبائن والمشتركين بتسديد فواتيرهم عند شراء الوحدات الهاتفية ، وتذاكر الطائرة والتسجيل في تأمين السفر، عبر بطاقة مابين البنوك CIB عبر المواقع الالكترونية 24سا/24سا. و7/7 ايام. كما تم وضع موقع الالكتروني https//www.bitakati.dz يسمح للزبائن بتقديم طلب الحصول على بطاقاتهم وكلمة السر الخاصة بها وتحديد آلات التلخيص وكذا آلات توزيع الأوراق النقدية وكذا شرح قواعد الاستعمال السليم لبطاقة الدفع الالكتروني .هذا لايعني أن الدفع الالكتروني مؤمن 100% حيث ينطوي على العديد من المخاطر.

خدمة بريدي باي

BARIDI PAY

[1] محمد شايب – مرجع سابق– ص 220

خدمة بريدي باي: تعتبر خدمة الدفع الجواري عن طريق رمز الاستجابة السريع بريد باي وسيلة جديدة وبسيطة للتسديد وهي أمنة للغاية كونها ترتكز على تقنية قراءة الرمز الشريطي ثنائي الأبعاد المعروف برمز الاستجابة السريع CODE QR.

وهي الخدمة المتوفرة عبر تطبيق بريد موب وعبر خدمة بريد باي من خلال مسح رمز الاستجابة السريع الممنوح للتاجر وهو ما يسمح للزبون بالتسديد لفائدة التاجر بواسطة تحويل الاموال من حساب الى حساب التاجر بكل آمان. يتم اصدار رمز الاستجابة السريع على شكل رمز ثابت وهو الرمز المطبوع والمعروض لدى التاجر اذ يستند مبدأ الدفع عبر رمز الاستجابة السريع الثابت على اصدار هذا الرمز أو عبر عدة رموز لفائدة كل تاجر.

يصدر بريد الجزائر رمز الاستجابة السريع ويسلمه لزبائنه من التجار المنخرطين في هذه الخدمة حتى يقوموا بعرضه على طاولاتهم بالمحلات.

الملف المطلوب :

يجب على التاجر الراغب في الانخراط في الخدمة ان يقدم الملف التالي :

- نسخة من السجل التجاري الالكتروني .
- نسخة من الاعتماد بخصوص المهن الحرة.
- نسخة من بطاقة التعريف الجبائي .
- نسخة من بطاقة التعريف الوطني للمالك أو الشخص المفوض حسب القانون .
- صك بريدي جاري مشطوب .
- شهادة التواجد (C20) بالنسبة للأشخاص المعنويين .

كما يجب على التاجر تقديم رقم هاتف نقال مفعل وذلك من أجل استقبال الرسائل النصية القصيرة التي تعلمه بعمليات التسديد المنجزة من قبل الزبائن أثناء معاملات الشراء وتثبيت تطبيق الهاتف النقال الخاص بالتاجر من أجل الإطلاع على عمليات التسديد المنجزة من قبل كل زبون والتحقق منها في آجال حقيقية.

إن التاجر هو المسؤول الوحيد عن استخدام التطبيق وكلمة السر الخاصة به .

المطلب الثاني : أفاق خدمة الدفع الالكتروني ببريد الجزائر :

1/- أفاق وتطلعات استخدام البطاقة الذهبية[1] :

لقد بات من الطبيعي ان تعمل السلطات النقدية في الجزائر على تطوير وسائل الدفع لمجارة الحركية في جانبها المرتبط بحركة رؤوس الاموال التي عرفت تطورا على عدة مراحل الى غاية مرحلة ما قبل النقدية التي هي مرحلة الصك التي سبقت ، تم تزامنت مع تقدم التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال التي سهلت وسرعة استخدام وسائل الدفع الالكتروني.

1/1- الشحن التدريجي لعمليات السحب والدفع :

على الرغم من النقائص الموجودة الا أننا نشير إلى أن :

ـ عملية استخدام الموزعات الآلية ونهائيات نقاط البيع بدأت تتحسن بصفة تدريجية حيث بدأت تقل الأخطاء التي كانت موجودة.

ـ أهمية التعامل بالبطاقة الذهبية مقارنة بالصك البريدي من حيث سهولة الحصول على الاموال خاصة في المناسبات كالأعياد وأيام العطل وفي الليل.

ـ إمكانية مضاعفة عمليات السحب من الموزع الآلي من خلال الإدراج الجاري للورقة النقدية فئة 2000 دج

2/1- خدمة تسديد الفواتير عبر الموزع الآلي للأوراق النقدية والهاتف النقال :

من المؤكد أنه ممكن تسديد بعض الفواتير باستخدام الموزعات الآلية للأوراق النقدية في المستقبل القريب كون شركات الهاتف وتوزيع المياه والكهرباء مهتمة بدفع فواتيرها من خلال الموزعات الآلية للأوراق النقدية، ناهيك عن وجود إمكانية الدفع عبر شبكة الانترنت والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2013.

3/1- إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة نظام الدفع الالكتروني في الجزائر :

أوكلت هذه المهمة في الجزائر إلى مجموعة منفعة اقتصادية (هيئة مستقلة غير ربحية) وهي من قبل كانت من مهام مؤسسة ساتيم SATIM .

[1] سمية عبابسة مرجع سابق ص 157

يضم مجلس إدارة هذه المؤسسة بنك الجزائر وواحد وعشرون (21) بنكا عموميا وخاصا، ينشطون في الجزائر، حيث اعتبرت جمعية البنوك والمؤسسات المالية أنه تم ارتفاع عدد المتدخلين في المجال المالي والتجاري .أضحى من الضروري الفصل بين المهمة التجارية المحضة للخدمات البنكية الالكترونية ومهمة المراقبة، حيث ستسمح هذه المجموعة بالإشراف على إستراتيجية تطوير النظام النقدي قصد تعميم استعمال وسائل الدفع العصرية .

المطلب الثالث : نتائج من منطلق واقع وأفاق وسائل الدفع الالكترونية بالجزائر وبريد الجزائر :

مما سبق وعلى ضوء ما تم التطرق اليه توصلنا لمجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي :

_ لقد فرض تطور علم الاقتصاد العديد من التغيرات التي لم يكن القطاع المصرفي والمالي في منأى عنها من خلال التوجه الى رقمنة أنشطته باعتماد الصيرفة الالكترونية التي أصبحت ضرورة حتمية لمواجهة المنافسة بشكليها الوطنية والدولية.

_ لقد ساهم تطور شبكة الانترنت وما لحقها من تطورات كان أهمها التجارة الالكترونية في تراجع دور وسائل الدفع التقليدية لتحل محلها وسائل الدفع الالكترونية خاصة في ظل وجود هيئات دولية وعالمية رائدة في إنتاج وتسويق مثل هذا النوع من وسائل الدفع.

_ تفتح وسائل الدفع الالكترونية أفاقا واسعة للحصول على الخدمات المالية في أي وقت وفي أي مكان.

_ تعتبر وسائل الدفع من عوامل تطور مؤسسة البريد (البطاقة الذهبية، الخدمات المالية عن بعد) والمؤسسات المصرفية والرفع من أدائها الخدمي ومواكبة التطورات الحاصلة. وجذب زبائن جدد وخلق تنافسية أكبر وهو ما يؤثر إيجابيا على أدائها.

_ لا يزال النظام المالي والمصرفي الجزائري بعيدا نوعا ما عن واقع وسائل الدفع الالكترونية عن نظيرتها في الدول المتقدمة وحتى بعض الدول العربية بالرغم من الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع.

هناك العديد من العوامل التي تحول دون تطور التعامل باستخدام البطاقة الذهبية في الجزائر منها ما هو تقني ومنها ما هو بشري لكن يمكن إرجاع السبب الرئيسي الى نقص الوعي والثقافة اللازمة لاعتماد مثل هذه الوسائل.

المبحث الثالث: فعالية خدمات الدفع الإلكتروني للحد من أزمة السيولة بريد الجزائر أنموذجا:

تعيش الجزائر ركود اقتصاديا وماليا منذ سنة 2019 أو قل قبلها، فمن هذه السنة تحديد مع بداية الحراك الشعبي ومع مطلع السنة الجارية 2020 دخلت الجزائر في دورة ثانية من الركود أكثر من سابقتها

في الحدة بسبب متطلبات مواجهة أزمة كورونا كالحجر وتعليق معظم النشاطات التجارية والاقتصادية وغلق الحدود البريد والجوية والبحرية.

وأدى ذلك الى ارتفاع نسبة الاستهلاك على حساب الإدخار، كما دفع الوضع المفاجئ بالمواطن الى السحب أكثر من الإيداع. والأمر ينطبق أيضا على المؤسسات والشركات خصوصا العمومية منها.

اذ كان لنشاط الشركات الكبرى المتقلص تأثيرا كبيرا في أزمة السيولة وسوناطراك لوحدها سجلت تراجعا لمبيعاتها في حدود 20 الى 25 % خلال السنة المنصرمة 2020. وأدى ذلك انخفاض مدفوعاتها من العملة الوطنية.

_ لا يخفى علينا ما شهده بريد الجزائر من الطوابير الكبيرة نتيجة واقع أزمة السيولة وعجزه عن تلبية متطلبات زبائنه.

المطلب الأول : الطرق المستعملة للحد من أزمة السيولة ببريد الجزائر :

للحد من أزمة السيولة اتخذ بريد الجزائر وجميع المؤسسات المصرفية بالجزائر جملة من التدابير تتمثل في :

1/-**إجبارية الدفع الآلي باستعمال الصكوك:**

بعد انخفاض السيولة في النظام الرسمي أكدت وزارة المالية في عديد المرات أنه من الفاتح جويلية 2015 سيقوم المتعامل الاقتصادي بالدفع الآلي باستعمال الصكوك في إطار التعاملات المالية وهي تخص العقارات التي تزيد عن 05 ملايين دج، والسيارات التي تفوق مليون دج، كما يلزم القانون استعمال الوسائل البنكية في التعاملات التي تفوق قيمتها مليون دج.

فيما يخص بيع وشراء الجواهر، التحف القديمة والاعمال الفنية، الأثاث القديم، المبيعات المعروضة للمزاد العلني. إضافة إلى تسديد الديون والمستحقات المالية، كما يلزم الإدارات والهيئات العمومية والخاصة بقبول وسائل الدفع البنكية. إضافة إلى الأمر من وزارة المالية للبنوك الذي يقر بقبول كل الأموال خارج المنظومة، واذا فان 10 ملايين دج بضريبة جزافية قدرها 07%. وهذا غير معقول كون السلطات تحولت من محارب لتبيض الأموال الى المشرف على العملية وصفتها والهدف من ذلك إرجاع السيولة للنظام المصرفي

_ إضافة إلى إطلاق الحكومة للقرض السندي الذي أطلقت عليه وزارة المالية اسم القرض الوطني للنمو الاقتصادي من أجل استعادة الأموال والسيولة التي تشتغل خارج القطاع الرسمي وإعطائها الصفة القانونية

وهذا في الفترة الممتدة من 16 افريل إلى 17 أكتوبر 2016 أين حددت نسبة فائدة السندات وكيفية الاكتتاب فيها [1]

2/-تعميم استخدام البطاقة البيبنكية [2] والبريدية:

إن عملية الاكتناز في الاقتصاد الجزائري لا زالت مستمرة خلال السنوات وبوتيرة متزايدة ما تسبب في تراجع حركة تداول النقود في السوق المالي والنقدي، ويبقى الحل هو ضرورة تبني أنظمة دفع إلكترونية مع تعميم استخدام البطاقة البيبنكية في الدفع الالكتروني وجعل بطاقات السحب لأجل قصير بمختلف أشكاله وأنواعه وآلياته ومختلف وسائل الدفع الالكترونية التي تعمل على التقليل من حركة الأموال وسرعة دوران النقود بين مختلف الأعوان الاقتصاديين في الاقتصاد الوطني .

3/-هناك إجراءات إضافية متخذة من قبل بريد الجزائر:

من بين جملة الإجراءات المتخذة من قبل مصالح بريد الجزائر ما يتعلق بـ:

_ إضافة إلى الزامية تعميم استخدام البطاقة البريدية على مختلف المراكز وبشكل واسع

_ التقليل من استخدام الصكوك البريدية التقليدية وذلك بغية اعتماد وسائل الدفع الالكتروني.

_ القيام ببعض العمليات لفائدة بعض المؤسسات الاقتصادية وزبائنها عن بعد.

_ تسقيف مبالغ السحب بمراكز البريد.

_ توزيع شرائح المتقاعدين بدل تسديد مستحقاتهم في نهاية الشهر وتوزيعها على مدار الشهر لتخفيف من الطوابير .

_ اعتماد واستخدام الموزعات الآلية الخارجية للتقليل من الطوابير على مدار الأسبوع وعلى مدار اليوم .

[1] محمد شايب مرجع سابق ص 220

[2] مصطلح البيبنكية هي البطاقة ذات الإستعمال المزدوج بين البريد ومختلف شبكات البنوك

جدول خاص بمعطيات بيانات بريد الجزائر –وكالة ادرار– لسنتي 2019 / 2020

جدول رقم 04

السنوات / البيانات	2019		2020	
	العدد	المبالغ	العدد	المبالغ
عدد الحسابات للأشخاص الطبيعيين	178244	-	13999	-
عدد الحسابات للأشخاص المعنويين	74	-	353	-
عدد حسابات CNEP	477	-	197	-
عمليات الدفع CNEP	6013	808608649.00	5935	847654621.00
عمليات السحب CNEP	7425	805071583.88	7920	740076367.80
عدد البطاقات الذهبية المستقبلة في الشهر	279541	-	250770	-
عدد البطاقات الذهبية الموزعة في الشهر	15459	-	160720	-
عدد الأرقام السرية الذهبية المستقبلة في الشهر	11330	-	13013	-
عدد الأرقام السرية الذهبية الموزعة في الشهر	15041	16777374366	9393	-
عدد الموزعات الآلية GAB في الخدمة	14	-	14	-
عدد عمليات الموزعات الآلية GAB	1025958	-	425502	6920046086.00

المصدر: من إعداد الطلبة إعتماد على وثيقة إدارية لبريد الجزائر

جدول عمليات الدفع لحساب الغير لسنتي 2019 / 2020

جدول رقم 05

السنوات / البيانات	2019		2020	
	العدد	المبالغ	العدد	المبالغ
إتصالات الجزائر للهاتف الثابث	**26872**	**19098504.94**	**1543**	**3508036.06**
مؤسسة سونلغاز	**222847**	**952131072.5**	**27649**	**120917285.95**
بنك سيتيلام	**963**	**17609016.66**	**43**	**1355209.00**
بنك البركة	**94**	**375412.11**	**179**	**537842.00**
بنك باريبا	**3169**	**11379030.98**	**54**	**1201531.00**

المصدر: من إعداد الطلبة إعتماد على وثيقة إدارية لبريد الجزائر

جدول نشاط الحسابات لسنتي 2019 / 2020

جدول رقم 06

السنوات / نشاط الحسابات	2019		2020	
	العدد	المبالغ	العدد	المبالغ
سحب نظري PAV	**277587**	**549822383257.37**	**2754961**	**81910512752.70**
دفع سريع VAC	**1078740**	**43501229565.76**	**887670**	**33080375808.51**

المصدر: من إعداد الطلبة إعتماد على وثيقة إدارية لبريد الجزائر

قراءة في المعطيات:

ـ من خلال المعطيات تبين لنا أن سنة 2019 أفضل من حيث العمليات وتعدادها والمبالغ فيها وذلك راجع إلى أنها سنة لم تشهد عمق أزمة السيولة ولا جائحة كورونا بل كانت حياة إقتصادية عادية في حين سنة 2020 عرفت الأزمتين الصحية كوفيد 19، وأزمة السيولة فسجلنا إنحصار المبالغ وذلك للتسقيف المفروض على السحب من البريد والبنوك، وتراجع في عدد المرات يعود لنفس الأمر.

ـ لكن سجلنا بوضوح أنه هناك ارتفاع في عدد البطاقات الذهبية الموزعة في الشهر في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وذلك ما يفسر إستخدامها في التخفيف من حدة الأزمتين الصحية وأزمة السيولة بوضوح.

جدول عمليات من الحساب الى الحساب خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 (البالغ بالدينار الجزائري)

جدول رقم 07

بيان / الشهور		جانفي 2021	فيفري 2021	مارس 2021	افريل 2021
باستعمال البطاقة الذهبية	**العدد**	**4393**	**5106**	**5584**	**6969**
	المبالغ	**157460836.5**	**178452444.4**	**248282715.24**	**172937060.89**
باستعمال الصكوك	**العدد**	**1395**	**1292**	**1177**	**3297**
	المبالغ	**339310571.7**	**310225967.7**	**322507249.07**	**326283550.95**

المصدر: من إعداد الطلبة إعتماد على وثيقة إدارية لبريد الجزائر

جدول بياني خاص بعدد المرات
عدد المرات
7000
6000
5000
4000
3000
2000
1000
جانفي
فيفري
مارس
افريل
المدة
ع مرت الصكوك
ع مرات الذهبية

الشكل – أ -

جدول بياني خاص بالمبالغ

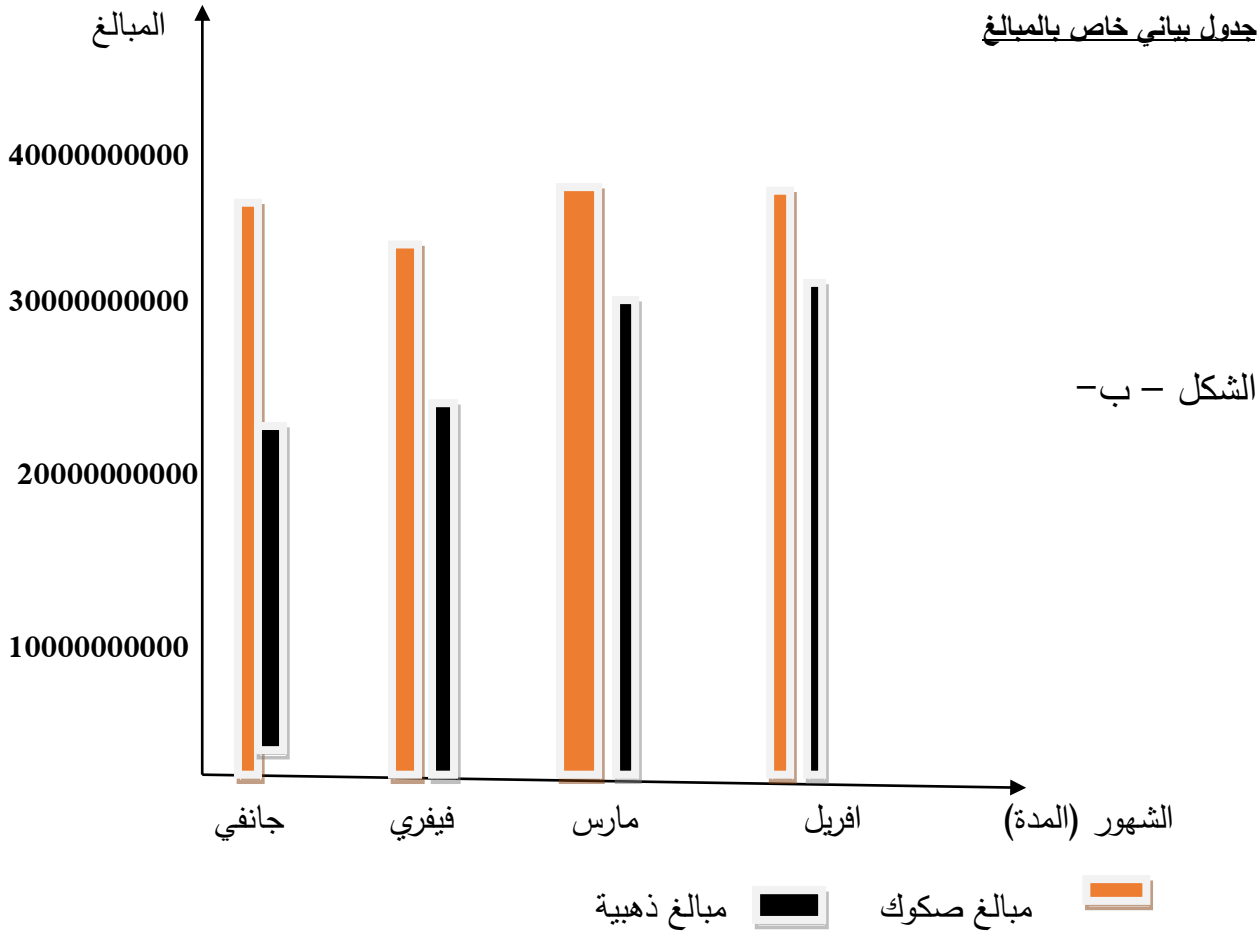

الشكل – ب–

التحليل :

من خلال تتبعنا لمعطيات سنة 2021(الثلاثي الأول منها) لاحظنا من خلال الشكلين أ و ب

1/– أن استعمال البطاقة الذهبية في تزايد مستمر من شهر لآخر وبشكل محسوس والمبالغ المحسوبة باستعمالها دوما في تزايد وبشكل محسوس، ليبلغ أوجه أي عدد المرات المستخدمة في شهر أفريل.

2/– في حين سجلنا أن استعمال الصكوك في تراجع من شهر لآخر حتى شهر مارس ليرتفع في شهر أفريل في حين أن المبالغ المحسوبة شبه ثابتة ومستقرة رغم تراجع عدد الصكوك المستعملة حتى شهر مارس ليعاود الإرتفاع في شهر افريل وذلك راجع لمناسبة شهر رمضان وعيد الفطر والمصاريف الاعتيادية.

3/- في حال مقارنة عدد المرات للبطاقة الذهبية مع عدد مرات الصكوك نلاحظ شبه إستقرار لعدد الصكوك المستعملة من بداية العام حتى شهر مارس ليرتفع الرقم، في حين أن البطاقة الذهبية في تزايد مستمر من بداية العام إلى شهر أفريل ومبالغها في تزايد مستمر من بداية العام إلى شهر مارس لتنخفض في شهر افريل رغم ارتفاع عدد مرات استعمالها، وهو ما يفسر لنا مساهمة الدفع الإلكتروني في حلحلة أو التخفيف من أزمة السيولة وإن كان بطيء.

المطلب الثاني : فعالية خدمة الدفع الالكتروني في محاربة كوفيد 19 ببريد الجزائر :

اعتبرت التدابير المتخذة ببريد الجزائر سلاح ذو حدين باعتبار ان أزمة السيولة تفاقمت وازدادت حدتها تزامنا مع أزمة كوفيد 19 الصحية.

فكان لهذه التدابير الوقع الإيجابي على الازمة الصحية وذلك من خلال :

- ✓ يستلزم الأمر تطوير بطاقة الدفع الالكتروني الذهبية إلى بطاقة دفع لا تلامسية، وتعميم استخدامها في المحلات ووسائل النقل المختلفة بحيث ستكون وسيلة دفع سهلة وآمنة.
- ✓ يستلزم إعتماد النقود الالكترونية في شكل بطاقات مسبقة الدفع أو أسورة ذكية، يتم شحنها من الحساب الجاري للزبائن أو بدفع القيمة للمؤسسة نقدا لغير الزبائن، بحيث تمكن حاملها من القيام بعمليات الدفع الالكتروني المختلفة.
- ✓ لا بد من تطوير خدمات الدفع الالكتروني عبر أجهزة الهاتف الذكي، بطرح تطبيقات المحافظ الالكترونية التي تمكن صاحبها من دفع المشتريات وتسديد الفواتير الى غيرها من عمليات الدفع الأخرى.

اذ أنه تساهم البطاقة الذهبية في تطبيق إجراءات التباعد واجتناب الاختلاط مع الناس وتجنب الطوابير وشجعت على المكوث في البيوت من خلال أداء بعض الخدمات عن بعد لتسديد الفواتير الكهربائية، علاوة أنه يعتبر الدفع الالكتروني أداة فعالة في امتصاص أزمة السيولة وما ينجر عنها من طوابير واكتظاظ داخل مكاتب البريد، وعلى أجهزة الصرفات الآلية وهو ما يخالف الإجراءات الوقائية من فيروس كورونا كوفيد19.

المطلب الثالث : نتائج وتوصيات:

1/-النتائج :

_ تعتبر أدوات الدفع الالكتروني أداة فعالة في امتصاص أزمة السيولة وندرتها وتبعاتها المتمثلة في طوابير كبير في مراكز البريد وأمام الصرفات الآلية وغيرها.

_ يساهم استخدام البطاقة الذهبية على مدى الخدمات التي توفرها كالدفع الالكتروني للمشتريات، وفواتير الخدمات من تقليل مخاطر تداول النقود التي قد تكزن مؤبدة.

_ لا يزال استخدام الالكتروني (البطاقة الذهبية) في عملية سحب الأموال يطغى على عمليات الدفع الالكتروني الأخرى كعمليات التسديد عن بعد، وذلك لغياب اعتماد آلية التجارة الالكترونية بالجزائر.

2/-**التوصيات :**

_ نؤكد على ضرورة سن تشريعات وقوانين التي تنظم وتحمي عمليات الدفع الالكتروني بالجزائر في شكل يراعي مختلف وسائلها الحديثة والمتطورة.

_ نوصي بزيادة حملات التوعية والتحسيس والترويج لأهمية استخدام وسائل الدفع الالكتروني خاصة في ظل انتشار فيروس كورونا كوفيد 19، وذلك باستخدام وسائل الاعلام المرئية، ووسائل التواصل الاجتماعي الخ.

_ تحفيز المواطنين على استخدام وسائل الدفع الالكتروني من خلال الغاء بعض الرسوم، كرسم إصدار البطاقة ورسوم استخدام تطبيق بريدي موب ... الخ

_ اعتماد وتشجيع التجارة الالكترونية بمنح تراخيص لمواقع التسوق الالكتروني الآمنة ليتم الدفع عبر البطاقة الذهبية

_ نوصي بزيادة تكوين الموظفين مما يسمح لهم بالتجاوب السريع مع الزبائن ومعالجة الأخطاء التي قد تحدث أثناء الدفع الالكتروني وقت حدوثها وإصلاح أجهزة الدفع الالكتروني حال عطبها.

_ نوصي بخلية إصغاء تهتم باستقبال شكاوى الزبائن في حالة حدوث أخطاء أثناء الدفع الالكتروني للفواتير عبر الانترنت، وتأخذ الشكاوى في هذا الصدد محمل الجد وتقوم بحلها دون مماطلة، لأن عدم الاستجابة وحل المشاكل سيفقد الثقة في عملية الدفع الالكتروني التي اكتسبت بصعوبة، وهذا ما يشعر الزبائن بأن لهم جهة تحميهم وتصغي إليهم.

خاتمة الفصل

رغم الوعود المتكررة للسلطات النقدية والمالية بتعميم المدفوعات الالكترونية بهدف تقديم خدمة أفضل للزبائن ومحاربة المشاكل المصرفية والمالية، بقيت هذه الوعود حبرا على ورق وسيكون تعميم التعاملات مستقبلا مجرد خطوة أولية نحو التخفيف من حدة السيولة في ظل رغبة كثير من المواطنين في حفظ أموالها نقدا بدلا من استخدام البطاقات الالكترونية.

لكن قبل ذلك لابد من تحديد وسائل الدفع وبنيتها التحتية لتداولها بأمان وكفاءة.

لكن غياب ثقافة الدفع الالكتروني في المجتمع الجزائري يفرض تطبيق هذا الامر تدريجيا خاصة ما تعلق باستقطاب الأموال الموازية والذي يجب أن يتم في البداية عن طريق منح امتيازات للزبائن من إعفائهم من الضرائب لمدة معينة.

لا بد على السلطة النقدية والمالية تبني المصلحة الاقتصادية من خلال القضاء على الاقتصاد الموازي وتشجيع أصحاب الأموال من أجل إيداع أموالهم في المؤسسات المالية والمصارف لاستثمارها في مشاريع منتجة.

الخاتمـــــة

الخاتمــة :

من أهم التطورات التي شهدتها السوق المالية والنقدية المحلية بروز ما يصطلح عليه أزمة السيولة. وهي في الحقيقة امتداد للأزمة العالمية التي برزت للوجود منذ 2008 في الأسواق الدولية لكن وجودها على الصعيد المحلي كان منذ بداية تهاوي أسعار النفط عام 2014 حيث برزت كمؤشر أثر ويؤثر على الحياة الاقتصادية للبلاد وذلك نتيجة انحصار مداخلها.

ومع حلول عام 2016 بادرت الحكومة لجزء من الحلحلة للأزمة حيث قننت عملية طبع النقود لتمويل عجز الموازنة والخزينة وسارعت إلى إطلاق القرض السندي تحت إشراف وزارة المالية تحت اسم القرض الوطني للنمو الاقتصادي من أجل استعادة الأموال والسيولة التي تستغل خارج القطاع الرسمي.

كل ذلك باء بالفشل ولم يبق رهان الحكومة الأوحد والمؤسس سوى التفكير الجدي في اعتماد وسائل الدفع الالكتروني كحل وحيد ورسمي من أجل الخروج من بوتقة هذه الازمة.

وتعد" فعالية خدمات الدفع الالكتروني آلية جديدة للتخفيف أو الحد من أزمة السيولة " موضوع بحثنا من الأهمية بمكان متخذين من مؤسسة بريد الجزائر أنموذجا حيا.

حيث تناول موضوعنا في الفصل الأول مختلف المفاهيم والعلاقة بين خدمات الدفع الالكتروني وأزمة السيولة وذلك بغية الإجابة عن مجمل التساؤلات المطروحة التي تدور حول الموضوع، ثم عرجنا على مختلف الدراسات السابقة وصولا للدراسة الميدانية بخصوص أزمة السيولة ببريد الجزائر ومدى فعالية خدمات الدفع الالكتروني في الحد منها.مستعملين في ذلك مؤشرات ومعطيات إحصائية مستقاة من المصدر للإجابة على الأشكال المطروح واختبار صحة الفرضيات المدرجة بهذا الشأن.

نتائج البحث وإختبار الفرضيات :

خلصنا في النهاية من خلال بحثنا الى النتائج التالية:

- ✓ على السلطات المعنية بالبلاد الإسراع في عملية تطوير وتشغيل الدفع الالكتروني والمقاصة الآلية حيث أنه على السلطات النقدية وضع الترتيبات اللازمة لذلك وجعلها مواكبة لنظيرتها في الدول المتقدمة بل قل العربية فقط وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى (لأنظمة الدفع التقليدية دورا في ظل ظهور وسائل الدفع الإلكترونية). أن دور وسائل الدفع التقليدية تراجع وأنحصر.
- ✓ على السلطات في البلاد إجبارية الدفع الآلي باستعمال الصكوك خصوصا السلطات النقدية والمالية ووضع الإطار التشريعي الملائم لذلك. إثباتا للصحة الفرضية الثانية " للسيولة وأزمتها علاقة كبيرة

بأنظمة الدفع الإلكترونية " فتطوير وإجبارية الدفع الآلي ووضع الإطار التشريعي يجعل من أزمة السيولة لا تؤثر بحدة.

على السلطات في البلاد تعميم استعمال البطاقة البيبنكية والبريدية الذهبية وتطويرها بما يتلاءم والحداثة والعصرنة حتى تصبح لا تلامسية وإدخالها حيز التعامل في التجارة الالكترونية. وهو ما يثبت صحة ما ذهبت إليه الفرضية الثالثة. صحيح أن عملية تحديث أنظمة الدفع وعصرتنها في المؤسسات المالية والمصرفية على سبيل المثال بريد الجزائر كفيل بالخروج من تداعيات أزمة السيولة بالبلد. والعمل على ادماجها في الحياة الاقتصادية للبلد من تعميمها على المحلات التجارية وتذاكر النقل والتأمين وتثمين الخدمات الموجودة حاليا من اعتماد آلية الدفع عن بعد باستعمال الانترنت دونما إهمال الإطار القانوني الذي يجعل الزبون يشعر بأنه محمي في حالة حدوث الخطأ.

التوصيات:

_ نوصي بضرورة سن تشريعات وقوانين تنظم وتحمي عمليات الدفع الالكتروني بالجزائر في شكل يراعي جميع أشكالها الحديثة والمتطورة.

_ نوصي بزيادة الحملات التحسيسية الدعائية والترويجية للمنتجات والخدمات المالية المعاصرة بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى كبريد الجزائر وجميع التطبيقات المتاحة في التعامل معها.

_ نوصي بضرورة التحفيز والتشجيع على استخدام وسائل الدفع الالكتروني.

_ الإسراع في الولوج الى عالم التجارة الالكترونية ومنح التراخيص لمواقع التسوق الالكتروني الآمن.

_ العمل على التكوين الدائم والمستمر للعنصر البشري في جميع المؤسسات المالية والمصرفية.

_ نؤكد على ضرورة الاصغاء للزبائن في جميع المؤسسات المالية لتعزيز الثقة.

آفـاق البحث:

إن بحثنا هذا لا يعدو الا أن يكون لبنة أو قل محاولة لإ ثراء واحدة من التحديات التي تشكل بؤرة حقيقية بل عقبة حقيقية في النشاط الاقتصادي الحالي أزمة السيولة وأزمة كورونا كوفيد19.

ونتمنى أن نكون قد ساهمنا بشكل أو بآخر في حلحلة الأزمتين ببلدنا وإن لم نكن فقد شخصنا موطن الداء وفتحنا الباب لإثراء هذا المجال للمزيد من التطلعات، وان يكون عملنا تمهيدا لأبحاث يمكن التعرض لها.

الملاحق

لوحة القيادة للعمليات المالية لبريد الجزائر ــوكالة أدرار لسنة 2019

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Direction Unité Postale de Wilaya – Adrar

SOUS DIRECTION EXPLOITATION DES SERVICES POSTAUX, FINANCIERS ET DIVERSIFICATION

Tableau de Bord Mensuel de Prestations Postales et Financiers Postales

ANNEE 2019

	NOMBRE	MONTANT
Nombre de bureaux de poste existant	77	/
Activité épargne CNEP		
Nombre de compte CNEP ouvert durant le mois	477	
Versement CNEP	6013	808608649.00
Remboursement CNEP	7425	805071583.88
Activite Mandats de poste		
Mandat émis (RI)	12727	124882706.89
Mandat émis (RIAL)	0	0.00
Mandat payés (RI)	11791	148976198.38
Mandat payés (RIAL)	10	132085.64
Nombre de bureaux assurant le service Western Union	4	
Transfert Western union	261	6534994.54
IFS/IMO émis en Algérie	0	0
IFS/IMO payés en Algérie	0	0
Activite CCP		
Nombre de comptes CCP ouverts **"PERSONNE MORALE"**	74	/
Nombre de comptes CCP ouverts **"PERSONNE PHYSIQUE"**	178244	/
Retait à vue **RAV**		0.00
Paiement à vue **PAV**	2774587	543822383257.37
Versement accélérés **VAC**	1078740	43501229565.76
Nombre de bureaux assurant la prestation Télé-compensation	4	
Télé-compensation	56	
Nombre de bureaux assurant le service des chèque certifiés	77	
les chèques certifiés	124	159967000.00
CH28 commandés durant le mois	92404	/
CH28 reçues durant le mois	201452	/
CH28 distibués durant le mois	116939	/
CH28 retournés durant le mois	1543	/
CH28 en instance	17328	
Imputation à distance des salaires **"IDS"**	21900	5745496346.51
Activité Monétique		
Nombre de GAB en service	14	/
Nombre de GAB en pane	0	
Opérations sur GAB	1,025,958	16,777,374,366
Nombre des cartes EL DAHABIA reçues durant le mois	279,541	/
Nombre des cartes EL DAHABIA distibuées durant le mois	15,459	/
Nombre des codes EL DAHABIA reçues durant le mois	11,330	/
Nombre des codesEL DAHABIA distibuées durant le mois	15,041	/
Opérations effectuées pour le compte du Ministère des Finances		
Pensions étrangères	124	16,882,944.01
MDPS	89	1,278,700.00
Nombre des bureaux assurant la préstation AFS	55	/
Encaissement au profit des grande compte		
Algérie télécom Fixe	26872	19098504.94
Algérie télécom Thuraya	0	0
Sonelgaz	222847	952131072.5
BNP BARIBAS	963	17609016.66
TLS CONTACTE	94	375412.11
Algérie télécom Mobilis	3169	11379030.98
ADE-SEAL	0	0
ONEFD	8618	18959944.83
Autres		
Nombre des TPE existant	346	/
Opération par TPE	138	/
Nombre d'adhésion RACIMO	0	/
Nombre d'adhésion notification SMS	0	/
Nombre des codes RACIDI attribué	28098	/

الرقم 01

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Direction Unité Postale de Wilaya – Adrar

SOUS DIRECTION EXPLOITATION DES SERVICES POSTAUX, FINANCIERS ET DIVERSIFIC

ADRAR LE: 31/01/2021

Tableau de Bord Mensuel de Prestations Postales et Financiers Postal

MOIS DE DECEMBRE 2020

	NOMBRE	MONTANT
Nombre de bureaux de poste existant	83	/
Activité épargne CNEP		
Nombre de compte CNEP ouvert durant le mois	[illegible]	
Versement CNEP	[illegible]	[illegible]
Remboursement CNEP	[illegible]	[illegible]
Activité Mandats de poste		
Mandat émis (RI)	8725	80,881,454.07
Mandat émis (RIAL)	0	0.00
Mandat payés (RI)	8628	125,047,433.49
Mandat payés (RIAL)	11	326,011.98
Nombre de bureaux assurant le service Western Union	4	
Transfert Western union	334	8,814,300.62
IFS/IMO émis en Algérie	0	0.00
IFS/IMO payés en Algérie	0	0.00
Activité CCP		
Nombre de comptes CCP ouverts "**PERSONNE MORALE**"	353	/
Nombre de comptes CCP ouverts "**PERSONNE PHYSIQUE**"	13999	/
Retait à vue **RAV**	0	0.00
Paiement à vue **PAV**	2754961	81,910,512,752.70
Versement accélérés VAC	887670	33,080,375,808.51
Nombre de bureaux assurant la prestation Télé-compensation	4	
Télé-compensation	72	88,912,925.36
Nombre de bureaux assurant le service des chèque certifiés	77	
les chèques certifiés	2	3,650,000.00
CH28 commandés durant le mois	9892	
CH28 reçues durant le mois	104691	
CH28 distibués durant le mois	83517	
CH28 retournés durant le mois	54306	
ch28 en instance	17752	
Imputation à distance des salaires "**IDS**"	41,347.00	11,150,214,873.55
Nombre de GAB en service	14	/
Nombre de GAB en pane	0	
Opérations sur GAB	[illegible]	[illegible]
Nombre des cartes EL DAHABIA reçues durant le mois	[illegible]	/
Nombre des cartes EL DAHABIA distibuées durant le mois	[illegible]	/
Nombre des codes EL DAHABIA reçues durant le mois	13,013	/
Nombre des codesEL DAHABIA distibuées durant le mois	9393	/
Opérations effectuées pour le compte du Ministère des Finances		
Pensions étrangères	114	11,084,266.14
MDPS	928	10,911,300.00
Nombre des bureaux assurant la préstation AFS	57	/
Encaissement au profit des grande compte		
Algérie télécom Fixe	1543	3,508,036.06
Algérie télécom Thuraya	0	0.00
Sonelgaz	[illegible]	[illegible]
CETELEM	[illegible]	[illegible]
ELBARAKA	[illegible]	[illegible]
BNP BARIBAS	[illegible]	[illegible]
TLS CONTACTE	0	0.00
Algérie télécom Mobilis	0	0.00
ADE-SEAL	0	0.00
ONEFD	[illegible]	[illegible]
Autres		
Nombre des TPE existant	77	/
Opération par TPE		/
Nombre d'adhésion RACIMO		/
Nombre d'adhésion notification SMS		/
Nombre des codes RACIDI attribué	2,572	/

مـــلخص:

سمح التطور التكنولوجي بظهور وسائل دفع إلكترونية حديثة ناتجة عن الأنترنت والتجارة الإلكترونية ، مما جعل هذه الوسائل تختصر الوقت والتكلفة وتحقق مكاسب لم تكن الوسائل التقليدية لتحققها، رغم وجود عيوب لها، خاصة الجرائم الإلكترونية كالاحتيال والنصب وغيرها .

وتهدف دراستنا إلى التطلع لمدى مساهمة وفعالية خدمات الدفع الإلكتروني في الحد من أزمة السيولة بالبلد.

وشملت الدراسة أزمة السيولة وعلاقتها بوسائل الدفع الحديثة، وتبنت في الجانب التطبيقي ببريد الجزائر–أدرار– صور وأشكال الدفع الإلكتروني بهذه المؤسسة ، واقعها ، وآفاقها وإسهامها في التخفيف من الأزمتين الصحية (كوفيد 19) وأزمة السيولة ، وخلصنا إلى أن لهذه الوسائل دور كبير في التخفيف من تداعيات انتشار الوباء، في ذات الوقت ساهمت في التخفيف من أزمة السيولة بالبلد، معتمدين المنهج التحليلي الوصفي في برهنة ذلك.

الكلمات المفتاحية : التجارة الإلكترونية _ وسائل دفع إلكترونية _ أزمة سيولة.

Abstract :

Technological development has allawed the emergence of modern electronic payment methods resulting from the internet and commerce, wich made these means reduce time and cost and achieve gains that traditional mrans were not verified, despite the presence of defects, especialy electronic crimes suchas fraud and fraud and others.

Our study aims to look to the extent of the contribution and effechivenss of electronic payment services in reducing the liquidity crisis in the country.

The study included the liquidity crisis and its relation ship to payment methods in recent times, it adopted on the side of the border in Algeria – Adrar – the images and fromes of electronic payment in this institution, its reality, its prospects and contribution to the curvature of the liquidity crisis.

Time contributed to allevierting the liquidity crisis in the country relying on the descriptive analytical method to prove this.

Key Words :

Commerce electronic - Payment methods - Liquidity crisis.

قائـمة المـراجع

و المصادر

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

ـــ الجريدة الرسمية العدد 52 المؤرخة في 27 أوت 2003، الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المراجع :

أ-/ **الكتب :**

1/- الطاهر لطرش تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية – الطبعة (6) بن عكنون الجزائر – 2007.

2/- عبد الفتاح البيومي الحجازي مقدمة في التجارة الإلكترونية العربية –دار الفكر الجامعي الإسكندرية- مصر 2004 .

3/- جرفوش المدني الكامل في الإقتصاد – دار الآفاق الجزائر – 2000.

4/- رضوان فايز منعم " بطاقات الوفاء مكتبة الجلاء الجديدة –مصر 1990.

5/- اللواء نجاح محمد فوزي وعي المواطن العربي تجاه جرائم الإحتيال " بطاقات الدفع أنوذجا" –جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2007.

6/- جلال عايد الشورة وسائل الدفع الإلكتروني –عمان دار الثقافة – 2008.

ب-/ أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير :

1/- حوالف عبد الصمد أطروحة دكتوراه: النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني –جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان- 2015/2014.

2/- لوصيف عمار مذكرة ماجستير: إستراتيجية نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة للتجربة الجزائرية 2009/2008 –جامعة منتوري –قسنطينة.

3/- وهاب محمد مذكرة ماجستير: تقيم صورة المؤسسة وأثرها على سلوك المستهلك دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر –جامعة الجزائر-2006/2005 .

ج-/ البحوث والمقالات :

1/- عبد العزيز صحراوي وفايزة لعرف دراسة بعنوان فعالية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الوقاية من جائحة كورونا كوفيد 19 بطاقة الدفع الإلكتروني (الذهبية) لبريد الجزائر أنموذجا المجلد3 ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 03 لعام 2020- جامعة لمسيلة.

2/- العايب وليد مقال بعنوان تقييم تجربة نظام الدفع الإلكتروني -جامعة محمد الشير الإبراهيمي برج بوعريريج- مجلة أبحاث التنمية المجلد 04 العدد 02 جوان 2018.

3/- محمد شايب الدفع الإلكتروني كآلية للحد من السيولة واكتناز النقود في الإقتصاد الجزائري مجلة إقتصاديات المال والأعمال JFBE سنة النشر ديسمبر 2017-جامعة سطيف .

4/- نضال رؤوف دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي من بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين -جامعة بغداد- مجلة كلية العلوم الإقتصادية بغداد العدد 36 سنة 2013.

5/- لعلاوي نواري، حماني عبد الرؤوف دراسة بعنوان مساهمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي والوقاية من جائحة كورونا بالجزائر البطاقة الذهبية لبريد الجزائر أنموذجا -جامعة يحي فارس المدية – ديسمبر 2020 من مجلة المشكلة في الإقتصاد والقانون والتنمية المجلد 05 العدد 12 لسنة 2020.

6/- سمية عبابسة دراسة بعنوان وسائل الدفع الإلكتروني والعقبات والآفاق في النظام البنكي الجزائري – جامعة أم البواقي، مجلة العلوم الانسانية العدد 06 ديسمبر 2016.

7/- صلاح إلياس مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة.مداخلة مقدمة الى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر. عصرنة تجارية دولية -جامعة خميس مليانة -خنشلة.

د-/ المواقع الإكترونية :

1/- موسوعة ويكيبيديا أزمة سيولة www.arwikipedia.org/wiki

2/- موقع بريد الجزائر - ويكيبيديا - www.arwikipedia.org/wiki

3/- موقع أراء ومشاركات أكواليد - www.oclid.com.gustlog.osp

4/- أزمة سيولة، الموقع أزمة سيولة - www.mareff.org/

5/- المعاجم ومواقعها الإلكترونية – http//www.almaany.com/ar/ar

6/- موقع الدفع الإلكتروني – http//netommal.ser

3/- موقع شبكة النبأ المعلوماتية. وسائل الدفع تحل محل الأوراق النقدية –الموقع الإلكتروني – www.Annaba.org

هـ-/ المراجع بالغة الأجنبية :

1/- Crésus : (560 – 546 Avant jc) dernier roi de la lydie

2/- Bimétalliste : « Système Monétaire Etablie sur un double Etalon (or – Argent)

3/- Capitole : l'une des sept collines de Rome

3/- Junon Monéta : Mythologie Grec , Epouse de Jupiter , Protectrice des femmes.

4/- Fairence scialon et Michel aglietta / Les risques de la monnaie électronique 2002/2 n° 14 . Article disponible en line Adresse : http/www corn.info rawel. Économe politique

5/- Cristian schulz .Liquidity requirements and payment delays participont type dependent preferences . European central Bank . n° 1291 / February 2011

6/- The role of payment systemes and services in fima a al in clusion 2016 مقال بعنوان